

# تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال حماية المستهلك



# تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال حماية المستهلك



© ٢٠١٧، الأمم المتحدة

هذا العمل هو وثيقة متاح الوصول إليها للجميع ويمثل لرخصة المشاع الإبداعي للمنظمات الحكومية الدولية، وهو الأمر المتاح على الرابط <http://creativecommons.org/licenses/by/3.0/igo/>.

والنتائج والتفسيرات والاستنتاجات المتوصل إليها والمغرب عنها هنا هي للمؤلفين ولا تعبر بالضرورة عن آراء الأمم المتحدة، أو موظفيها، أو الدول الأعضاء.

وليس في التسميات المستخدمة في هذا العمل ولا في طريقة عرض مادته على أي خريطة فيه ما ينطوي على الإعراب عن أي رأي كان من جانب الأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين تخومها أو حدودها.

وقد حُرر هذا المنشور خارجياً.

ويُسمح بأخذ صور ضوئية لمقتطفات من المنشور أو باستنساخها مع الإشارة المناسبة إلى المصدر.

وهذا المنشور من منشورات الأمم المتحدة صادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد).

## شكر وتقدير

أعدّ منشور تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال حماية المستهلك الخبير الاستشاري الرئيسي روبن سيمبسون، وفريق يتألف من تيريزا موريرا رئيس فرع سياسات المنافسة وحماية المستهلك، وأرناو إيزاغويري، وأنا كانديدا مونييس سيبريانو، وماريسا هندرسون، وغراهام موت، وماريا بوفي. وتم العمل تحت الإشراف العام لغيرمو فاليس مدير شعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات والسلع الأساسية.

واستفاد المنشور من مساهمة قيّمة من جوديث بامب وألان إترينغتون.

وتولّت إعداد الغلاف ماغالي شتودر.



## المحتويات

١	.....	١	أولاً - مقدمة
٢	.....	٢	ثانياً - دور السياسة الخاصة بالمستهلك في بلوغ أهداف التنمية المستدامة
٤	.....	١	ألف - الهدف ١: القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان
٥	.....	٢	باء - الهدف ٢: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة
٥	.....	٣	جيم - الهدف ٣: ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار
٦	.....	٤	دال - الهدف ٤: ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع
٦	.....	٥	هاء - الهدف ٥: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات
٧	.....	٦	واو - الهدف ٦: ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة
٧	.....	٧	زاي - الهدف ٧: ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة
٧	.....	٨	حاء - الهدف ٨: تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع
٧	.....	٩	طاء - الهدف ٩: إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار
٨	.....	١٠	ياء - الهدف ١٠: الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها
٨	.....	١١	كاف - الهدف ١١: جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة
٩	.....	١٢	لام - الهدف ١٢: ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة
٩	.....	١٣	ميم - الأهداف ١٣: (تغير المناخ)، و ١٤: (حفظ البيئة البحرية)، و ١٥: (التنوع البيولوجي البري)
١٠	.....	١٦	نون - الهدف ١٦: التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهْمَش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات
١٠	.....	١٧	سين - الهدف ١٧: تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة
١٢	.....	١٢	ثالثاً - الاستهلاك المستدام
١٢	.....	ألف -	مفهوم الاستهلاك المستدام
١٢	.....	باء -	الاستهلاك المستدام في مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لحماية المستهلك
١٣	.....	جيم -	التنفيذ من قبل الحكومات
١٣	.....	دال -	مساهمة مؤسسات الأعمال التجارية
١٥	.....	هاء -	مسؤوليات المستهلكين
١٦	.....	واو -	الأجيال المقبلة

١٧	رابعاً - حماية المستهلك في توفير الرعاية الصحية .....
١٧	ألف - الصحة في مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لحماية المستهلك .....
١٧	باء - الصحة كحق أساسي من حقوق الإنسان .....
١٨	جيم - سياق الصحة العامة وتمويل الرعاية الصحية .....
١٩	دال - الأدوية الأساسية
١٩	١ - إمكانية الحصول على الأدوية .....
٢٠	٢ - أسعار العقاقير والملكية الفكرية .....
٢١	٣ - الاستخدام الرشيد للعقاقير .....
٢١	٤ - نظام رصد التفاعلات الدوائية الضارة .....
٢٢	هاء - حقوق المرضى
٢٢	واو - معايير التقييم لتوفير الرعاية الصحية .....
٢٢	١ - إمكانية الفهم .....
٢٢	٢ - مشاركة المستهلك .....
٢٣	٣ - الأهلية .....
٢٣	٤ - شمولية الخدمات واستمراريتها .....
٢٣	٥ - إمكانية الحصول على الخدمات وتوفرها .....
٢٣	٦ - مراقبة الجودة .....
٢٣	زاي - الصحة والاستهلاك .....
٢٣	١ - الأمراض غير المعدية .....
٢٥	٢ - مقاومة المضادات الحيوية .....
٢٧	خامساً - الاستنتاج .....

## أولاً - مقدمة

في التجارة المحلية والدولية في ضمان مستوى رفيع من حماية المستهلك وكذلك تعزيز الممارسات الجيدة في مجال الأعمال التجارية، التي تسعى إلى تحقيق نفس الهدف.

ويهدف منشور تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال حماية المستهلك إلى تزويد صناعات السياسات والقائمين على الإنفاذ بأساس للتدبر في الآثار الإيجابية التي تنطوي عليها حماية المستهلك في تعزيز تنمية أكثر شمولاً واستدامة. وسيساعد هذا النهج على تحسين إطار حماية المستهلك مع القيام في الوقت نفسه بصياغة وتنفيذ استراتيجيات التنمية. وبالمثل، فإنه يركز على الصلة الوثيقة بين خطة عام ٢٠٣٠ ومبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لحماية المستهلك.

ويبدأ هذا المنشور بلمحة عامة للمساهمات التي قدمتها السياسات الخاصة بالمستهلك في بلوغ أهداف التنمية المستدامة. ثم يركز على مسألتين تتسمان بأهمية خاصة في هذا الموضوع وهما: الاستهلاك المستدام المتصل بالهدف ١٢ المتعلق بالاستهلاك والإنتاج المتسمين بالمسؤولية؛ وحماية المستهلك في توصيل الرعاية الصحية، وفقاً للهدف ٣ المتعلق بالصحة الجيدة والرفاهية.

في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها بشأن تحويل عالمنا. وقد توج ذلك بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠<sup>(١)</sup>، ودفع بأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر باعتبارها خطة العمل لإنهاء الفقر وحماية المحيط الحيوي للكوكب وضمان الرخاء للجميع. وبعد ذلك بثلاثة أشهر، في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، اتخذت الجمعية العامة أيضاً قرارها المتعلق بحماية المستهلك<sup>(٢)</sup>، حيث نقحت مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لحماية المستهلك (التي عادة ما يشار إليها اختصاراً بـ "المبادئ التوجيهية"). ثم عهدت الجمعية إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) بولاية تعزيز المبادئ التوجيهية عن طريق تشجيع الدول الأعضاء على توفير حماية للمستهلك في سياق الإمداد بالسلع والخدمات العامة والخاصة. ومن خلال التوعية في هذا المجال، يؤمل أن تنشأ مستويات أعلى من التعاون بين الأعمال التجارية والمجتمع المدني.

إن حماية المستهلك تدخل في صميم مساهمة الأونكتاد في مجال حقوق الجميع في التنمية المستدامة والشاملة. وتتطلب أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر مشاركة مستهلكين يتحلون بالمسؤولية والتمكين من أجل بلوغ غاياتهم. ويتمثل السبيل الوحيد في إطلاق القوة التحويلية الكامنة التي يتمتع بها المستهلكون

## ثانياً- دور السياسة الخاصة بالمستهلك في بلوغ أهداف التنمية المستدامة

بمشاركة واسعة من المجموعات الرئيسية وغيرها من أصحاب المصلحة في المجتمع المدني. وفي ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة رسمياً خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وهي خطة عالمية ومتكاملة وتحولية، إلى جانب مجموعة من ١٧ هدفاً للتنمية المستدامة و ١٦٩ غاية مرتبطة بها.

وبدورها، تعد السياسة الخاصة بالمستهلك وسيلة هامة يمكن بها للبلدان أن تدعم تنفيذ العديد من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، إن لم يكن كلها. وتعد مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لحماية المستهلك، التي اعتمدها الجمعية العامة في قرارها ١٨٦/٧٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، أهم الأدوات ذات الصلة لتحقيق هذا الغرض.

وتمثل ثقة المستهلك عاملاً بالغ الأهمية للنمو والتنمية الاقتصاديين. وبالتالي، تعتبر حماية المستهلك أداة هامة للغاية لتعزيز هذه الأهداف، حيث ترمي إلى تمكين المستهلكين من الدفاع عن حقوقهم والقيام بخيارات مستنيرة ومستدامة. كما تمكن من إنفاذ القانون في مواجهة التجار المحتالين، وتوفر سبلاً للتسويات والانتصاف في سياق المنازعات.

وتتيح حماية المستهلك اضطلاع المستهلكين بدور نشط في السوق، مما سيحفز بدوره اقتصاداً أكثر دينامية وتنافسية. وبالمثل، فإن ذلك يشدد على حقوق المستهلكين، على المستويين الفردي والجماعي، ومن خلال المنظمات غير الحكومية، مما يفضي إلى إيجاد مجتمع أكثر شمولاً وتوازناً.

ووفقاً للدليل الأونكتاد لحماية المستهلك<sup>(٤)</sup>، فإن حماية المستهلك تعالج التفاوتات المتأصلة في العلاقة بين المستهلك والمورد، مثل القدرة التفاوضية والمعرفة وغير ذلك من الموارد. وفضلاً عن ذلك، فإن الأمم في جميع أنحاء العالم، إذ سنت

تشكل أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر خطة العمل الأكثر طموحاً التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة لإنهاء الفقر وحماية الكوكب وضمان الازدهار للجميع. ومنذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية في عام ١٩٧٢، اتسع نطاق إدارة التنمية المستدامة بدرجة كبيرة على الصعد المحلي والوطني والإقليمي والدولي. وقد استحدثت أول مرة الحاجة إلى تكامل التنمية الاقتصادية وإدارة الموارد الطبيعية وحمايتها إلى جانب العدالة والإدماج الاجتماعيين في تقرير برونتلاند (مستقبلنا المشترك) الصادر عام ١٩٨٧، ومثلت نقطة محورية في تحديد إطار المناقشات التي شهدها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية لعام ١٩٩٢ - الذي يعرف كذلك بمؤتمر قمة الأرض. وفي عام ١٩٩٣، أنشأت الجمعية العامة لجنة التنمية المستدامة باعتبارها الهيئة السياسية الرفيعة المستوى التابعة للأمم المتحدة المكلفة برصد وتعزيز تنفيذ نتائج مؤتمر ريو، بما فيها جدول أعمال القرن ٢١.

ودفع مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، الذي عقد في عام ٢٠٠٢، قدماً بتعميم مراعاة الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة في السياسات الإنمائية على المستويات كافة من خلال اعتماد خطة جوهانسبرغ التنفيذية. وفي عام ٢٠١٢، في مؤتمر ريو + ٢٠، قرر المجتمع الدولي إنشاء منتدى سياسي رفيع المستوى معني بالتنمية المستدامة ليحل لاحقاً محل لجنة التنمية المستدامة. وعقد المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة أول اجتماعاته في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. وفي مؤتمر ريو + ٢٠، قررت الدول الأعضاء أيضاً إطلاق عملية لوضع مجموعة من أهداف التنمية المستدامة، تستند إلى الأهداف الإنمائية للألفية وتلتقي مع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

وحسبما أبرزت شعبة التنمية المستدامة في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية<sup>(٣)</sup>، فإن عملية الوصول إلى خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ كانت تقودها الدول الأعضاء

قوانين تتضمن دساتير وطنية حديثة الصياغة، تقر بهذه الحقوق استناداً إلى الحاجة إلى توفير حماية للمستهلك على عدد من الأسس. ومن أمثلة ذلك الكفاءة الاقتصادية وحقوق الأفراد وعدالة التوزيع والحق في التنمية، مع القيام من خلال تدخل الدولة بضمان تصرف الموردين بمسؤولية وإمكانية حصول المستهلكين المتضررين على سبل الانتصاف.

(ج) التشجيع على التزام المشتغلين بإنتاج السلع والخدمات وتوزيعها على المستهلكين بالمستويات الرفيعة من السلوك الأخلاقي؛  
(د) مساعدة البلدان على الحد من الممارسات التجارية المسيئة التي يتبعها أي من المؤسسات العاملة على الصعيدين الوطني والدولي والتي تؤثر على المستهلكين تأثيراً ضاراً؛

(هـ) تيسير قيام جماعات مستهلكين مستقلة؛  
(و) تعزيز التعاون الدولي في ميدان حماية المستهلك؛  
(ز) التشجيع على تهيئة ظروف السوق التي توفر للمستهلكين مجالات أكثر للاختيار وبأسعار أدنى؛  
(ح) تشجيع الاستهلاك المستدام.

وجدير بالذكر أن مقاييس حماية المستهلك تسهم في تحقيق الإنصاف والعدالة الاجتماعية عن طريق تعزيز المساواة التفاوضية بين مصالح المستهلك والمنتج على السواء. وتساعد تأثيرات ذلك على التخفيف من حدة المشاكل لدى المعرضين لضعف خاص في السوق مثل الأطفال والمحرومين اقتصادياً وغيرهم من الأميين وذوي الاحتياجات أو ذوي الإعاقة.

والفرع الثاني مكرس لنطاق المبادئ التوجيهية وتطبيقها، حيث تشير إلى المعاملات بين المؤسسات التجارية والمستهلكين، بما يشمل ما تقدمه المؤسسات التي تملكها الدولة للمستهلكين. ويتضمن المبدأ التوجيهي ٣ تعريفاً مرناً لمصطلح "المستهلك"، حسبما جرت مناقشته في الفصل الأول.

وحسبما سلمت الجمعية العامة، فإن مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لحماية المستهلك تمثل "مجموعة قيّمة من المبادئ التي تحدد الخصائص الرئيسية لفعالية تشريعات حماية المستهلك، ومؤسسات الإنفاذ ونظم جبر الضرر، وتتيح مساعدة الدول الأعضاء المهتمة على إعداد وإنفاذ القوانين والقواعد والأنظمة الوطنية والإقليمية الملائمة لظروفها الخاصة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وكذلك لتعزيز التعاون الدولي في مجال الإنفاذ فيما بين الدول الأعضاء وتشجيع تبادل الخبرات في مجال حماية المستهلكين"<sup>(٥)</sup>.

وتضم المبادئ التوجيهية أيضاً "الاحتياجات المشروعة" للمستهلكين في الفرع الثالث المتعلق بالمبادئ العامة. وقد فسرت تقليدياً باعتبارها حجر الزاوية في حقوق المستهلكين على مستوى العالم. وتمثل "الاحتياجات المشروعة" فيما يلي:

(أ) حصول المستهلكين على السلع والخدمات الأساسية؛  
(ب) حماية المستهلكين الضعفاء والمحرومين؛  
(ج) حماية المستهلكين من الأخطار التي تهدد صحتهم وسلامتهم؛  
(د) تعزيز مصالح المستهلكين الاقتصادية وحمايتهم؛  
(هـ) توفير سبل حصول المستهلكين على المعلومات الوافية التي تمكنهم من الاختيار عن اطلاع وفقاً لرغبات كل منهم واحتياجاته؛

وكانت الجمعية العامة قد اعتمدت المبادئ التوجيهية أول مرة في القرار ٢٤٨/٣٩ المؤرخ ١٦ نيسان/أبريل ١٩٨٥، ثم وسع المجلس الاقتصادي والاجتماعي من نطاقها في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٩ في القرار E/1999/INF/2/Add.2. ثم قامت الجمعية العامة مؤخراً بتبنيها مرة أخرى في القرار ١٨٦/٧٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

(و) تثقيف المستهلكين، بما في ذلك التثقيف بشأن الآثار البيئية والاجتماعية والاقتصادية المترتبة على اختياراتهم؛  
(ز) توفير سياسات فعالة لتسوية منازعات المستهلكين وحصولهم على تعويض؛  
(ح) حرية تشكيل جماعات أو منظمات للمستهلكين وغير ذلك من التنظيمات ذات الصلة، وإتاحة الفرصة لها

ويضع الفرع الأول من المبادئ التوجيهية الحالية الأهداف التالية الرامية إلى تحقيق ما يلي:

(أ) مساعدة البلدان على تحقيق أو مواصلة توفير الحماية الكافية لسكانها بوصفهم مستهلكين؛  
(ب) تمهيد السبيل أمام أنماط الإنتاج والتوزيع التي تلبّي احتياجات المستهلكين ورغباتهم؛

ويكرس الفرعان السادس والسابع من المبادئ التوجيهية لحماية المستهلك على الصعيد الدولي. فيتضمن الفرع السادس توصيات بشأن التعاون الدولي والعايير للحدود فيما بين الدول الأعضاء، فيما يركز الفرع السابع على الآلية المؤسسية الدولية بالإشارة إلى فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقانون وسياسات حماية المستهلك. وقد أنشئ الفريق من أجل رصد تنفيذ المبادئ التوجيهية، وتوفير منتدى للمشاورات، وإجراء المزيد من البحوث والدراسات، وعرض المساعدة التقنية، وإجراء استعراضات أقران طوعية، وتحديث المبادئ التوجيهية دورياً. ومنذ عام ٢٠١٥، تُجرى الاجتماعات السنوية في قصر الأمم في مكتب الأمم المتحدة في جنيف، سويسرا.

ويبين هذا الفصل المعني بدور السياسة الخاصة بالمستهلك في بلوغ أهداف التنمية المستدامة كيف يمكن لتنفيذ مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية أن يساعد على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وهو يشير إلى الغايات ذات الصلة ويستقي من الأهداف الإنمائية للألفية التي حلت محلها أهداف التنمية المستدامة<sup>(١)</sup>.

## ألف - الهدف ١: القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان

على الرغم من أن الفقر يفهم عادة باعتباره نقصاً في الدخل، فإنه يتسم أيضاً بعدد من العوامل الإضافية مثل تقييد إمكانية الحصول على السلع والخدمات الأساسية. وكثيراً ما تتسم هذه العوامل بمتلازمة "الفقر يدفعون أكثر" - كما حدث في قطاعات متنوعة كالمراقف والخدمات المالية - وتتفاعل مع بعضها البعض في دائرة من الفقر يمكن بدورها أن تسهم في التدهور البيئي والتلوث.

ويشير المبدأ ٨ و٧ على التوالي من مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية إلى أنه "ينبغي إيلاء عناية خاصة لكفالة تنفيذ التدابير الموضوعية لحماية المستهلك بما يعود بالنفع على جميع قطاعات السكان، ولا سيما... من يعانون الفقر" وأنه "ينبغي للسياسات الرامية إلى تعزيز الاستهلاك المستدام أن تضع في الاعتبار الأهداف المتمثلة في القضاء على الفقر، والوفاء بالاحتياجات الإنسانية الأساسية لجميع أفراد المجتمع،

لكي تعبر عن آرائها في عمليات اتخاذ القرارات التي تمس المستهلكين؛

- (ط) تشجيع أنماط الاستهلاك المستدام؛  
 (ي) توفير مستوى من الحماية للمستهلكين في استخدام التجارة الإلكترونية لا تقل عن الحماية المتاحة في الأشكال الأخرى من التجارة؛  
 (ك) حماية خصوصية المستهلك، والتدفق الحر للمعلومات على نطاق عالمي.

وفي الفرع الرابع من المبادئ التوجيهية، توجد للمرة الأولى توصيات مباشرة للأعمال التجارية بشأن وضع مبادئ للممارسات التجارية السليمة، وهي تشمل ما يلي:

- (أ) المعاملة العادلة والمنصفة؛  
 (ب) السلوك التجاري؛  
 (ج) الإفصاح والشفافية؛  
 (د) التثقيف والتوعية؛  
 (هـ) حماية الخصوصية؛  
 (و) شكاوى المستهلكين ومنازعاتهم.

ويمثل الفرع الخامس من المبادئ التوجيهية الجزء الأهم من الناحية الموضوعية. فهو يتضمن توصيات تشمل مجموعة العناصر الأساسية لحماية المستهلك، وعلى وجه الخصوص ما يلي:

- (أ) السياسات الوطنية لحماية المستهلك؛  
 (ب) السلامة المادية؛  
 (ج) تعزيز مصالح المستهلكين الاقتصادية وحمايتهم؛  
 (د) المعايير المتعلقة بسلامة السلع والخدمات الاستهلاكية وجودتها؛  
 (هـ) مرافق توزيع السلع والخدمات الأساسية؛  
 (و) سياسات تسوية المنازعات وإنصاف المستهلكين؛  
 (ز) برامج التثقيف والإعلام؛  
 (ح) تشجيع الاستهلاك المستدام؛  
 (ط) التجارة الإلكترونية؛  
 (ي) الخدمات المالية؛  
 (ك) التدابير المتعلقة بمجالات محددة.

وترمي غايات الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة إلى القضاء على الجوع بحلول عام ٢٠٣٠ مركزة بشكل خاص على توقف النمو والهزال لدى الأطفال دون سن الخامسة؛ وزيادة إنتاجية صغار منتجي الأغذية؛ والحفاظ على التنوع الجيني؛ وتحسين البنى التحتية الريفية؛ وإلغاء إعانات الصادرات الزراعية؛ والحد من تقلب أسعار الأغذية.

### جيم- الهدف ٣: ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار

تعد المسائل المتعلقة بسلامة المنتجات وإمكانية الحصول على الدواء والرعاية الصحية من شواغل المستهلكين الرئيسية. وتعد حماية المستهلك محورية أيضاً في الوقاية من الأمراض غير المعدية المرتبطة بالتدخين والإفراط في استهلاك الكحول والأنظمة الغذائية السيئة. فهذه الأمراض تحصد الآن أرواحاً أكثر من الأمراض المعدية، مع تصاعد المعدلات بسرعة أكبر في البلدان النامية.

ويقتضي الفرع الخامس-باء من مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية قيام الحكومات بوضع واعتماد معايير وأنظمة للسلامة من أجل حماية السلامة المادية. ويكرر ذلك المبدأ ٥٣ في الفرع الخامس-حاء المتعلق بالاستهلاك المستدام. ويقتضي الفرع المتعلق بالمنتجات الصيدلانية (المبدأ ٧٤) اتخاذ الحكومات إجراءات لضمان جودتها و"استخدامها بالشكل السليم".

وتضم غايات الهدف ٣ من أهداف التنمية المستدامة العديد من المسائل المشمولة بأنظمة حماية المستهلك، بما في ذلك وضع حد لوفيات الأطفال حديثي الولادة والرضع التي يمكن تفاديها، والحد من وفيات المواليد والوفيات النفاسية، وأوبئة الملاريا والإيدز والسل، و"الأمراض المدارية المهملة"، والأمراض المنقولة بالمياه. وهناك أهداف تغطي أيضاً حوادث المرور، وعلاج تعاطي الكحول على نحو ضار والوقاية منه، وتعزيز تنفيذ اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ. وتشدد الغايات على الرعاية الصحية الشاملة بما يشمل إمكانية الحصول على الأدوية تماشياً مع إعلان الدوحة بشأن الاتفاق المتعلق بالحيوانات المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية وبالصحة العامة، والحد من

والحد من التفاوت داخل البلدان وفيما بينها". ومن ثم، فإن الفلسفة الأخلاقية لمبادئ الأمم المتحدة التوجيهية تتسم بالعالمية والمساواة معاً. ويتعزز هذا الفكر بصياغة الاحتياجين المشروعين ٥ (أ) و (ب) المتعلقين بما يلي: " (أ) حصول المستهلكين على السلع والخدمات الأساسية؛ و" (ب) حماية المستهلكين الضعفاء والمحرومين".

وتشدد غايات الهدف ١ من أهداف التنمية المستدامة على الخدمات الأساسية وتتضمن "التكنولوجيا الجديدة الملائمة، والخدمات المالية، بما في ذلك التمويل المتناهي الصغر" فضلاً عن تنفيذ "نظم... حماية اجتماعية ملائمة على الصعيد الوطني".

### باء- الهدف ٢: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة

إن ضمان توفر الطعام المغذي بتكلفة ميسورة يعد حاجة أساسية للجميع. ولكن الأمن الغذائي مهدد بالإغراق الزراعي، وكثيراً ما يرتبط أيضاً بالسلامة حيث تؤثر الأمراض التي تصيب الحيوانات على الإنتاج وكذلك على صحة المستهلكين. والإفراط في استخدام المضادات الحيوية في الزراعة لا يقل خطورة على صحة الإنسان والحيوان.

ويمكن لبرامج المستهلكين التي تستند إلى وعي المستهلك أن تعزز من توفر الطعام وسلامته وقيمتها الغذائية. ويمكن اتخاذ إجراءات لحماية المستهلكين من الأغذية السيئة مثل المشروبات المحلاة من خلال التشريعات المنظمة للتسويق، وفرض الضرائب.

ويدعو المبدأ ٧٠ من مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية الحكومات إلى الإقرار باحتياجات جميع المستهلكين المتعلقة بالأمن الغذائي مع القيام أيضاً بوضع سياسات وخطط تدعم المعايير الدولية لسلامة الغذاء. والتوصيات الشاملة لعدة قطاعات بشأن السلامة والجودة، والتوزيع، وتثقيف المستهلك وتزويده بالمعلومات، تدعم المسؤوليات الحكومية في هذا المجال وكذلك قدرة المستهلكين على التأثير في السوق.

## هاء- الهدف ٥: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات

شكل الإخفاق المستمر في معالجة الثغرة القائمة بين تجربة حياة الرجل والمرأة أحد أكبر أوجه القصور في الأهداف الإنمائية للألفية. فالبيانات المتاحة عن الحالة التعليمية والصحية والاقتصادية للمرأة - وخاصة في العالم النامي - تكشف عن مدى طول الطريق الذي لا يزال علينا أن نقطعه.

وبصفتهم المتسوق الرئيسي في معظم الثقافات، تؤدي النساء دوراً أساسياً كمستهلكات. فمن خلال هذا الوضع الفريد نجحت سياسات المستهلك في النهوض بمركز المرأة. وعلى سبيل المثال، فإن أدوار النساء فيما يتعلق بالائتمان البالغ الصغر قد تم الاعتراف به على نطاق واسع. ومن المهم بشكل خاص في هذا السياق خدمات البنى التحتية مثل المياه والطاقة، التي يمكن أن تقلل من الوقت الذي تقضيه النساء (والفتيات) في إحضار المياه وحملها، وكذلك في توفير منافع صحية في المنزل بسبب انخفاض التلوث بالدخان<sup>(٧)</sup>.

وتسعى مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية إلى معالجة الاختلافات التي كثيراً ما تنشأ بين المستهلكين والمنتجين. وحيث تعتبر النساء مسؤولات عن المشتريات، فإن ذلك يحسن من إمكانية نفاذهن إلى الأسواق وقوتهم فيها. وترشد المبادئ التوجيهية الحكومات أيضاً إلى إيلاء اهتمام خاص بالمستهلكين الضعفاء الذين يكونون على الأرجح من النساء في كثير من الأحوال.

وتهدف غايات الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة إلى تحقيق الاعتراف بالعمل غير المدفوع الأجر والعمل المنزلي من خلال توفير الخدمات العامة والبنى التحتية وسياسات الحماية الاجتماعية. وسيشكل توفير الشبكات المتعلقة بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات مساعدة مهمة للمرأة.

الوفيات الناجمة عن التعرض للمواد الكيميائية الخطرة والتلوث، وإنشاء أنظمة للإنذار بشأن المخاطر الصحية.

## دال- الهدف ٤: ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع

يتعين أن يشكل تثقيف المستهلك جزءاً هاماً من العملية التعليمية وعمليات التعلم مدى الحياة التي يحصل عليها كل الناس. فمن خلال منح المستهلكين المهارات والمعارف التي تلزمهم للمشاركة بنشاط في السوق، يمكن أن يؤدي ذلك أيضاً دوراً هاماً في مواجهة ما يعانيه الناس والمجتمعات المحلية من فقر وتهميش.

واكتسبت حملات تثقيف المستهلكين أهمية بالغة في التوعية بالمنتجات والممارسات الاستهلاكية الصحية التي عززت، مثلاً، من الرضاغة الطبيعية على حساب بدائل لبن الأم. كما شكلت عوامل رئيسية في بناء أسواق لمنتجات التجارة المنصفة.

ويشجع الفرع زاي من مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية الحكومات على تنظيم حملات عامة لتثقيف المستهلكين وتزويدهم بالمعلومات. ويتعين في سياق وضع هذه البرامج إيلاء اهتمام خاص باحتياجات المستهلكين المحرومين مثل الأشخاص ذوي الدخل المنخفض أو ذوي مستويات الإلمام بالقراءة والكتابة المتدنية أو المنعدمة.

وتشمل الغايات إمكانية حصول الجميع على التعليم قبل الابتدائي، والابتدائي، والثانوي وتكافؤ فرص الحصول على التعليم المهني والعالي. ويتعين أن يزود تثقيف المستهلكين جميع المتعلمين بالمهارات اللازمة للحياة بأسلوب مستدام والدفاع عن حقوق الإنسان.

## واو- الهدف ٦: ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة

## زاي- الهدف ٧: ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة

تشكل الطاقة تحدياً عالمياً من ناحيتي إدارة الموارد المتاحة وتوفير إمكانية الحصول على الطاقة المستدامة. وكما هو الحال مع المياه، يرجح أن يدفع الفقراء أكثر مقابل كل وحدة من الطاقة والمخاطرة بتدهور بيئاتهم وصحتهم أيضاً أثناء تجوالهم بحثاً عن الموارد المحلية المتاحة تقليدياً. ومن المرجح أن تكون الإعانات للتوصيل بالشبكات عوضاً عن الإعانات للاستهلاك أكثر استدامة من الناحيتين المالية والبيئية.

وتقدم مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية الإرشاد للحكومات في الفرع الخامس-حاء (الاستهلاك المستدام) لدعم الاستخدام الكفء للطاقة من خلال تصميم المنتجات والخدمات (المبدأ التوجيهي ٥٢)، وكذلك حملات التثقيف (المبدأ التوجيهي ٤٤). ويتناول المبدأ التوجيهي ٧٦ بالتفصيل إمكانية حصول الجميع على الطاقة النظيفة مع إبراز القدرة على تحمل التكلفة والمشاركة المجتمعية، بينما يدعو المبدأ التوجيهي ٧٧ إلى تحسين رعاية العملاء.

وتتمثل غايات الهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة في إمكانية حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الموثوقة والحديثة. وتُعنى بالمثل بزيادة حصة الطاقة المتجددة من مجموعة مصادر الطاقة العالمية، ومضاعفة معدل تحسين كفاءة الطاقة، والتعاون الدولي لتبادل التكنولوجيا، وزيادة الاستثمار على نحو خاص في بدائل الطاقة النظيفة. ومن المسلم به الحاجة إلى التوسع في البنى التحتية وتحسينها (ومن ثم تحسين إمكانية الحصول والموثوقية).

## حاء- الهدف ٨: تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع

يشكل تعزيز مصالح المستهلكين الاقتصادية وحمايتهم فرعاً رئيسياً (خامساً-جيم) في مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية.

على الرغم من النداءات القوية لاتخاذ إجراءات والجهود الكبيرة المبذولة على الصُّعد المحلي والوطني والدولي، لا يزال العالم بعيداً عن المسار الصحيح فيما يتصل بالغايات المتعلقة بالصرف الصحي من الأهداف الإنمائية للألفية، على الرغم من أن الغاية المتعلقة بمياه الشرب النظيفة قد تحققت بوجه عام. وكثيراً ما يعتمد المهمشون على المياه غير المأمونة أو يدفعون أكثر (بسعر الوحدة) للحصول على إمدادهم منها. وبما أن المياه ضرورية للحياة بشكل مطلق، فإن أفقر الناس في العالم سيشترونها في حالة عدم وجود نظام إمداد بجوارهم. ويجلب تطوير خدمات المياه والصرف الصحي منافع هائلة للصحة العامة.

ويدعو المبدأ التوجيهي ٧٢ الحكومات إلى وضع أو إعادة أو تعزيز السياسات الوطنية لدعم إمدادات مياه الشرب وتوزيعها وجودتها. وينبغي إيلاء الاعتبار الواجب لاختيار الخدمة والجودة والتكنولوجيا والمستويات المناسبة منها، وللحاجة إلى التثقيف ذي الصلة (المشمول بالمبدأ التوجيهي ٦٩). وبالإضافة إلى ذلك، يتناول المبدأ التوجيهي ٧٧ تحديداً تعزيز إمكانية حصول الجميع على خدمات المرافق العامة، بما يشمل تحسين رعاية العملاء.

إن غايات الهدف ٦ من أهداف التنمية المستدامة مصممة لضمان ما دُكر من إمكانية حصول الجميع على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي المناسبة، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات النساء والفتيات. وتتحقق الحماية لمصادر المياه من خلال الحد من التلوث وخفض نسبة مياه الصرف الصحي غير المعالجة إلى النصف، وتحسين كفاءة استخدام المياه وإدارة موارد المياه وحماية النظم الإيكولوجية المرتبطة بالمياه. ويتعين إقامة تعاون دولي من أجل تبادل التكنولوجيا وإدارة الأحواض الدولية للأنهار. ومن المسلم به وجود حاجة إلى دعم وتعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في شؤون المياه والصرف الصحي.

ووفقاً لتقرير الأهداف الإنمائية للألفية، فإن التغطية بإشارة الهواتف الخلوية - النقالة تشمل ٩٥ في المائة من سكان العالم. وقد تزايد عدد الاشتراكات في هذه الخدمة عشرة أضعاف تقريباً في الأعوام الخمسة عشر الأخيرة من ٧٣٨ مليوناً في عام ٢٠٠٠ إلى أكثر من ٧ بلايين في عام ٢٠١٥. وزادت نسبة مستخدمي الإنترنت الإجمالية من أكثر قليلاً من ٦ في المائة من سكان العالم في عام ٢٠٠٠ إلى ٤٣ في المائة في عام ٢٠١٥. ونتيجة لذلك، فإن ٣,٢ بلايين شخص متصلون حالياً بشبكة عالمية من المحتوى والتطبيقات ويحتاجون إلى الحماية كمستهلكين.

وتركز غايات الهدف ٩ من أهداف التنمية المستدامة على القدرة على تحمل التكلفة وتوفير إمكانية استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات على قدم المساواة، إلى جانب ضرورة "السعي إلى توفير" فرص الوصول الشامل والميسور التكلفة إلى شبكة الإنترنت. ومن الغايات الإضافية زيادة إمكانية الحصول على الائتمان بشروط مواتية، وزيادة كفاءة استخدام الموارد، وتوفير البنى التحتية القادرة على الصمود والمستدامة في أقل البلدان نمواً.

### باء- الهدف ١٠: الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها

لطالما عززت السياسات الخاصة بالمستهلك توسيع نطاق الخدمات الأساسية لتشمل أشد المستهلكين فقراً، بما في ذلك - مؤخراً - بعض الخدمات المالية الأساسية مثل الائتمان والتحويلات.

وتشير مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية في الفقرة الاستهلاكية للمبدأ التوجيهي ١ إلى أن من بين أهدافها تحقيق "التنمية الاقتصادية والاجتماعية العادلة والمنصفة والمستدامة" مع الأخذ في الاعتبار "مراعاة مصالح المستهلكين واحتياجاتهم في جميع الدول الأعضاء، ولا سيما في الدول النامية". فضلاً عن ذلك، فإن المبدأ التوجيهي يسلم بأن "المستهلكين غالباً ما يعانون من تفاوت من حيث الأحوال الاقتصادية والمستويات التعليمية والقدرة على المساومة".

وهو يدعو الحكومات إلى اتخاذ إجراءات وضمن حصول المستهلكين على الفوائد المثلى من مواردهم عن طريق دعم وتعزيز طرق التوزيع، والممارسات التجارية العادلة، والتسويق الذي يوفر المعلومات، والحماية الفعالة. ومن ثم، سيسهم المستهلكون في اقتصاد أكثر تجاوباً وكفاءة. وهناك العديد من الأمثلة على الإجراءات التي اتخذها المستهلكون لدعم ظروف العمل اللائق من جمعيات المستهلكين في أواخر القرن التاسع عشر إلى حركات التجارة المنصفة اليوم.

وتتمثل غايات الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة في تحسين كفاءة الموارد في الاستهلاك والإنتاج، وفصل النمو الاقتصادي عن التدهور البيئي وفقاً لإطار العمل العشري الذي يتضمن برامج الاستهلاك والإنتاج المستدامين.

### طاء- الهدف ٩: إقامة بنية تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار

تم تناول هذا الموضوع إلى حد كبير في الفرعين المعنيين بالمياه (الهدف ٦ من أهداف التنمية المستدامة) والطاقة (الهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة) أعلاه. ويمكن لجمعيات المستهلكين أن تؤدي دوراً هاماً في توفير قنوات التوزيع، مثلاً من خلال تشكيل التعاونيات الاستهلاكية. وهناك تاريخ طويل لمشاركة جمعيات المستهلكين في العملية التنظيمية بما يشمل التشاور مع مقدمي الخدمات والجهات التنظيمية والحكومات المحلية.

وتمثل البنى التحتية موضوعاً هاماً في مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية. فعلى سبيل المثال، يشير المبدأ التوجيهي ٣٦ تحديداً إلى مرافق التوزيع، والتخزين، والتجزئة - التي تعد البنى التحتية من سماتها الهامة مثلها مثل إنشاء التعاونيات الاستهلاكية. وكما ذكر آنفاً، يشير المبدأ التوجيهي ٧٧ المعني بالمرافق العامة إلى تحسين رعاية العملاء في المرافق العامة، ويشير المبدأ التوجيهي المتعلقان بالطاقة (٧٦) وبالمياه (٧٢) إلى المشاركة المجتمعية.

تدعو إلى إمكانية حصول الجميع على المرافق العامة، وخاصة المياه والكهرباء.

وتشمل غايات الهدف ١١ من أهداف التنمية المستدامة الإسكان الآمن والملائم والميسور التكلفة، وكذلك رفع مستوى الأحياء الفقيرة، وتوسيع نطاق إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية، وتحسين السلامة على الطرق، والتخطيط التشاركي للمستوطنات، والحماية من الكوارث (وخاصة تلك المتصلة بالمياه)، وتحسين جودة الهواء وإدارة النفايات، وتقديم المساعدة المالية والتقنية إلى أقل البلدان نمواً.

### لام- الهدف ١٢: ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة

ثمة حاجة عاجلة إلى إحداث تغييرات في أنماط الاستهلاك والإنتاج. وإلى جانب الحكومة والصناعة، من الواضح أن للمستهلكين أدواراً رئيسية في إحداث هذه التغييرات.

وتعد مساعدة المستهلكين على الاستهلاك المستدام أمراً محورياً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. فالمستهلكون بحاجة إلى تشكيل صلات وفهم الكيفية التي يمكن بها لاختياراتهم الاستهلاكية واستخدامهم للسلع وتخلصهم منها وحصولهم على الخدمات أن تقلل من الأثر الكلي على البيئة. وهم بحاجة أيضاً إلى الثقة في أن المعلومات التي يحصلون عليها موثوقة ودقيقة.

ويطبق الهدف ١٢ من أهداف التنمية المستدامة إطار عمل عشرياً للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، يستهدف تخفيض نصيب الفرد من النفايات الغذائية على صعيد أماكن البيع بالتجزئة والمستهلكين وفي سلاسل الإمداد بمقدار النصف، وتحسين إدارة المواد الكيميائية وإدارة النفايات عموماً، وتحسين إدارة الاستدامة والإبلاغ بشأنها في الشركات بما يشمل عمليات المشتريات العامة، والسياحة المستدامة، وترشيد إعانات الوقود الأحفوري مع توفير حماية أكبر للفقراء.

وتدعم المبادئ التوجيهية وضع القوانين واللوائح والمعايير والسياسات التي تحمي جميع المستهلكين. وعلى وجه الخصوص، فإنها تعزز السياسات التي تلبى الاحتياجات الخاصة بالمستهلكين "الضعفاء والمحرومين" (المبدأ التوجيهي ٥(ب)).

وإجمالاً، فإن غايات الهدف ١٠ من أهداف التنمية المستدامة تتناول الحاجة إلى اعتماد سياسات حماية اجتماعية و"تحسين تنظيم ورصد الأسواق والمؤسسات المالية العالمية وتعزيز تنفيذ تلك الأنظمة". ومن الغايات الرئيسية "خفض تكاليف معاملات تحويلات المهاجرين إلى أقل من ٣ في المائة، وإلغاء قنوات التحويلات المالية التي تربو تكاليفها على ٥ في المائة".

### كاف- الهدف ١١: جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة

ينتج عن نمو المدن تحديات خاصة مثل الازدحام وتلوث الهواء إلى جانب الحاجة إلى توفير السكن والخدمات التي تساهم في نمو سكان الحضر. وتعد مساهمة جمعيات المستهلكين في التخطيط للخدمات الأساسية، وفي توفيرها في بعض الأحيان، كبيرة في العديد من البلدان بما في ذلك في بعض أشد المستوطنات فقراً.

وأُسفر تنقيح مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لحماية المستهلك عن إدراج احتياجات مشروعين إضافيين. ويرد ذكرهما في المبدأ التوجيهي ٥، وهما حصول المستهلكين على السلع والخدمات الأساسية؛ وحماية المستهلكين الضعفاء والمحرومين.

ويعد تطبيق مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية على "المؤسسات التي تملكها الدولة" (المبدأ التوجيهي ٢) من الأمور الهامة في هذا الصدد. وعلى النحو المذكور أعلاه بشأن هدفي التنمية المستدامة ٦ و٧، فإن مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية

## ميم- الأهداف ١٣: (تغير المناخ)، و١٤: (حفظ البيئة البحرية)، و١٥: (التنوع البيولوجي البري)

يكرّس الفرع حاء من مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية "لتشجيع الاستهلاك المستدام" ولأحكام أخرى للحكومات والأعمال التجارية والمستهلكين والمنظمات المعنية بالمستهلكين والبيئة، وغير ذلك من الفئات المعنية بتعزيز هذه الحاجة وتبليتها. وسيكون للإجراءات المتخذة لتحقيق هذه الغاية، بدورها، أثر إيجابي على تحقيق الأهداف ١٣ (تغير المناخ)، و١٤ (حفظ البيئة البحرية)، و١٥ (التنوع البيولوجي البري). وهذه النقاط غير مطروحة بالتفصيل هنا، إذ إن المدخلات المباشرة بأكثر قدر، الناشئة عن المستهلكين من ناحية تحقيق أهدافهم، تأتي من خلال التدابير العملية المبينة بالفعل.

والهدف ١٣ من أهداف التنمية المستدامة، المتعلق بتغير المناخ، يشير صراحة إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ<sup>(٨)</sup>، وتأتي المساهمات الرئيسية من المستهلكين نحو تحقيق أهدافها من خلال الهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة. ويثير الهدف ١٤ من تلك الأهداف والمتعلق بحفظ البيئة البحرية مسائل تخص المستهلكين فيما يتصل بالإعانات التي تسفر عن الإفراط في صيد الأسماك، وبالوسم المتعلق بالاستدامة، وبتطوير السياحة المستدامة. أما الهدف ١٥ المتعلق بالتنوع البيولوجي فيثير مسائل مناظرة في سياق مختلف.

وعلى النحو المبين تفصيلاً في تقرير الأهداف الإنمائية للألفية، فقد تم القضاء تقريباً على المواد المستنفدة للأوزون منذ عام ١٩٩٠ ومن المتوقع أن تتعافى طبقة الأوزون بحلول منتصف هذا القرن. وقد زادت بشكل كبير المناطق البرية والبحرية المحمية في العديد من الأقاليم منذ عام ١٩٩٠. وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ارتفع إجمالي تغطية المناطق البرية المحمية من ٨,٨ في المائة إلى ٢٣,٤ في المائة ما بين عامي ١٩٩٠ و٢٠١٤.

## نون- الهدف ١٦: التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات

للأسف، هناك العديد من الأمثلة على أوجه الظلم في السوق التي أدت إلى الخلاف وحتى إلى العنف. ومن المعتقد أن المدخلات الفعالة من المستهلكين يمكن أن تسهم في السلم الاجتماعي. وعلى سبيل المثال، فإن مشاركة المستهلكين في الإدارة - وخاصة في قطاع المرافق وغيره من القطاعات المنظمة - تحقق التوازن مع مدخلات المنتجين في السياسة العامة والإدارة، وتساعد على ضمان التعريف باحتياجات المستهلكين.

وتوجه مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية الانتباه إلى "الاحتياجات المشروعة" في إطار المبدأ التوجيهي ٥(ح) من أجل ضمان "حرية تشكيل جماعات أو منظمات للمستهلكين وغير ذلك من التنظيمات ذات الصلة، وإتاحة الفرصة لها لكي تعبر عن آرائها في عمليات اتخاذ القرارات التي تمس المستهلكين". ويشير المبدأ التوجيهي ٥(ز) بالتفصيل إلى "توفير وسائل فعالة لتسوية منازعات المستهلكين وحصولهم على تعويض"، وهو ما يرد شرحه في الفرع الخامس -واو المتعلق بـ "تسوية المنازعات وإنصاف المستهلكين". ويوجد لدى جمعيات المستهلكين سجل طويل في المشاركة في آليات تسوية المنازعات التي تشكل الآن جزءاً من المجموعة المتنوعة للتدخلات القانونية وشبه القانونية.

ويحدد الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة بعض المسائل الرئيسية الخاصة بالمستهلكين مثل الرشوة والفساد، وشفافية المؤسسات، وإمكانية الحصول على المعلومات، واتخاذ القرارات على نحو... تشاركي وتمثيلي على جميع المستويات". وقد أبرزت هذه الأمور حملات المستهلكين المتعلقة بالصناعات الاحتكارية المنظمة والسياسة التجارية.

## سين - الهدف ١٧ : تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة

وتعد غايات الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة رفيعة المستوى نسبياً وهي مصنفة تحت العناوين التالية: الشؤون المالية، والتكنولوجيا، وبناء القدرات، والمسائل التجارية والعامة. وهي ذات صلة بحماية المستهلك ولا سيما بالمجتمع المدني والشركات ذات أصحاب المصلحة المتعددين - والمشار إليها في إطار المسائل العامة والسياسة التجارية. وقد نوقش هذان الموضوعان باعتبارهما يؤديان أدواراً حيوية في السياسة الزراعية ومجال المستحضرات الصيدلانية.

تعد حماية المستهلك مسألة شاملة لعدة قطاعات تدعم تنفيذ العديد من أهداف التنمية المستدامة المقترحة. وتمثل مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية توافق آراء دولياً وكذلك هيكلاً تمت تجربته واختباره يمكن للحكومات اتباعه لتضمن تلبية احتياجات المستهلكين ومراعاة وجهات نظرهم على نحو مناسب في كل هدف من أهداف التنمية المستدامة.

## ثالثاً- الاستهلاك المستدام

### باء- الاستهلاك المستدام في مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لحماية المستهلك

في عام ١٩٩٩، تم التوسع في مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لحماية المستهلك لتشمل فرعاً عن الاستهلاك المستدام. وأخذ المبدأ التوجيهي ٤٩ خطوة باتجاه تعريف الاستهلاك المستدام، حيث أفاد بأن الاستهلاك المستدام يشمل "تلبية احتياجات أجيال الحاضر والمستقبل من السلع والخدمات بطرق مستدامة اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً"<sup>(١٣)</sup>.

ويتناول الفرع الخامس -حاء من مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية تعزيز الاستهلاك المستدام. ويعتبر المبدأ التوجيهي ٥٠ جامعاً بدرجة كبيرة لجمعيات المستهلكين والهيئات البيئية والأعمال التجارية. ويدعو المبدأ التوجيهي ٥١ إلى تنظيم برامج إعلامية للتوعية بأثر أنماط الاستهلاك وإزالة الإعانات التي تشجع أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة - انظر المبدأ. ويتناول المبدأ ٥٢ و٥٧ تصميم المنتجات وابتكارها والآثار المترتبة على مدة استخدامها الكاملة؛ ويتناول المبدأ ٥٣ المعايير؛ والمبدأ ٥٤ التجارب المحايدة؛ والمبدأ ٥٥ المواد الخطرة؛ والمبدأ ٥٦ الآثار على الصحة الفردية والجماعية؛ والمبدأ ٥٨ إدراج الاستهلاك المستدام في إطار حماية المستهلك. ويدعو المبدأ التوجيهي ٦٢ إلى إجراء المزيد من البحوث في مجال سلوك المستهلك، فيما يتصل المبدأ التوجيهي ٦٠ بالمنهجيات وقواعد البيانات المحسنة (من دون تسمية اتفاقية آرهوس<sup>(١٤)</sup>) شديدة الصلة بهذه التوصية في ضوء تطبيقها على "إمكانية الحصول على المعلومات البيئية". والدول مدعوة إلى تطبيق مبادئ الاستهلاك المستدام على عملياتها، وهذه - بالطبع - نقطة وجيهة من ناحية إمدادات المرافق العامة التي لا تزال مملوكة للدولة.

وهذا الفرع تفصيلي للغاية وترد فيه إشارتان هامتان أخريان إلى الاستهلاك المستدام، وهما المبدأ التوجيهي ٥(ط)

### ألف- مفهوم الاستهلاك المستدام

يُستوحى مصطلح "الاستهلاك المستدام" من مصطلح "التنمية المستدامة". ويرد تعريف التنمية المستدامة الذي كثيراً ما يُنقل أكثر من غيره، في تقرير برونتلاند الصادر عام ١٩٨٧<sup>(١٥)</sup> وهو كالتالي: "التنمية المستدامة هي التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على الوفاء باحتياجاتها"<sup>(١٦)</sup>.

وأُسفر مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (مؤتمر قمة الأرض) عن إصدار إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية (١٩٩٢)<sup>(١٧)</sup> وحدد الصلة بين التنمية المستدامة والاستهلاك. ويرد في المبدأ ٨ أنه "من أجل تحقيق التنمية المستدامة والارتقاء بنوعية الحياة لجميع الشعوب، ينبغي أن تعمل الدول على الحد من أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة وإزالتها وتشجيع السياسات الديمغرافية الملائمة".

كما أن الفصل ٤ من جدول أعمال القرن ٢١<sup>(١٨)</sup> - الذي أصبح مخطط التنمية المستدامة الأولي المعد في مؤتمر قمة الأرض - أفاد أيضاً بأن "السبب الرئيسي لاستمرار تدهور البيئة العالمية هو أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة، وخاصة في البلدان الصناعية". وفضلاً عن ذلك، أوضح أن "تحقيق التنمية المستدامة سيتطلب كفاءة في عمليات الإنتاج وكذلك تغييرات في أنماط الاستهلاك [...] في العديد من الحالات، وسيستلزم ذلك إعادة توجيه عمليات الإنتاج وأنماط الاستهلاك الحالية التي نشأت بالدرجة الأولى في البلدان المتقدمة والتي تتم محركاتها بشكل متزايد في أنحاء كثيرة من العالم، بما في ذلك البلدان النامية".

المائدة المستديرة المعنية باستهلاك الأغذية وإنتاجها بشكل مستدام، والزراعة العضوية وأنشطة الحد من النفايات الغذائية.

ويوجد لدى لجنة التجارة الاتحادية في الولايات المتحدة أيضاً أدلة إرشادية لاستخدام ادعاءات التسويق البيئية. ويبدو أن هناك ثغرة بين "التوعية" البيئية والأنشطة العملية. وقد خلص استقصاء الأعضاء، الذي نشرته المنظمة الدولية للمستهلكين<sup>(١٦)</sup> في نفس الوقت تقريباً الذي نُشر فيه تقرير التنفيذ الصادر عن الأونكتاد، إلى أن بالكاد نصف البلدان المستجيبة (٥٣ في المائة) (وهو ما يماثل عدد المستجيبين للأونكتاد) يستلزمون الإفصاح عن استهلاك الأجهزة المنزلية للطاقة، مع أن ٦٢ في المائة من البلدان لديها برامج بشأن الاستهلاك و/أو الإنتاج المستدام.

ورغم أن البلدان المرتفعة الدخل قد أبلغت إيجابياً بشأن وجود العديد من الأحكام العامة لحماية البيئة، لم يكن لدى ٢٧ في المائة من بلدان هذه المجموعة اشتراطات للإفصاح عن استهلاك الطاقة، مع أن أكثر من ٩٠ في المائة منها توفر مبادئ توجيهية من نوع أو آخر. وأدركت غالبية واضحة من حكومات البلدان المنخفضة الدخل أهمية الإفصاح ولكن دون جعله إلزامياً. ويمكن من الاستقصاءين ملاحظة أن الطريق لا يزال طويلاً. ويمكن منهما أيضاً ملاحظة أن البعد البيئي للاستهلاك يُرى إلى حد كبير من خلال العدستين المتماثلتين للمعلومات والمصادقية فيما يتعلق بالمنتجات التي قد يشتريها المستهلكون.

## دال - مساهمة مؤسسات الأعمال التجارية

لقد اضطرت الشركات لمواجهة التحديات التي فرضتها الحركة البيئية. فتزايد الضوء على القضايا البيئية يدعو إلى الإفصاح عن الأداء البيئي، ونشاط المساهمين لتحقيق استثمار مسؤول اجتماعياً، ورفع المعايير والحوافز من قبل الحكومات، ووجود اشتراطات لتوسيع نطاق المسؤولية عن المنتج، والقيادة المستنيرة، وكل ذلك أدى إلى تناول الشركات لمسألة التنمية المستدامة.

وهناك فرص تجارية أيضاً، إذ تحقق الشركات مكاسب متنوعة ملموسة وغير ملموسة من مراعاة الاعتبارات البيئية. وتتضمن هذه المكاسب ما يلي:

في "الاحتياجات المشروعة"، والمبدأ التوجيهي ٤٤ (تنقيف المستهلك) الذي يشير إلى حماية البيئة والاستخدام الكفء للمواد والطاقة والمياه. ومع ما ذكر أعلاه بشأن تخفيض الإعانات، يدعو المبدأ التوجيهي ٥٩ إلى النظر في "مجموعة واسعة من الأدوات الاقتصادية مثل الأدوات الضريبية، وفي استيعاب التكاليف البيئية" مع تجنب حواجز تجارية جديدة. وقد شكل ذلك شاغلاً حقيقياً في عام ١٩٩٩ عندما كانت الوثيقة قيد التنقيح.

ويإيجاز، فإن الأفكار المشمولة بمفهوم الاستهلاك المستدام هي كالتالي:

- إمكانية الحصول على الاحتياجات الأساسية اللازمة لتحسين جودة الحياة، مع القيام في الوقت نفسه؛
- بتحسين كفاءة استخدام الموارد، بما يشمل؛
- التقليل إلى أدنى حد من إنتاج النفايات مع مراعاة قدرة الأرض على استيعابها؛
- اعتماد أنماط الاستهلاك المنصفة التي لن تهدد احتياجات الأجيال الحالية والمقبلة، مع القيام في الوقت نفسه؛
- بضمان الإنصاف في الاستهلاك داخل البلدان وفيما بينها.

## جيم - التنفيذ من قبل الحكومات

يشير استقصاء الأونكتاد لعام ٢٠١٣ بشأن تنفيذ المبدأ ١٥ من مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية<sup>(١٥)</sup> إلى أنه "رغم أن هذه القضية تشكل هدفاً رئيسياً من أهداف كثير من السياسات الحكومية، فإنها تخرج في معظم الحالات عن نطاق ولاية وكالات حماية المستهلك. [...] وتخصّ معظم التشريعات الوطنية وزارات البيئة (أو مؤسسات مكرسة أخرى) ... بالصلاحيات المتعلقة بالاستهلاك المستدام". ويشير التقرير إلى أن الاتحاد الأوروبي كان نشطاً في هذا الميدان عن طريق مبادرات شتى، منها الوسم الإيكولوجي، والأنظمة الأوروبية للإدارة الإيكولوجية ومراجعة الحسابات، والمشتريات الحكومية "الخضراء"، والتصميم الإيكولوجي، والوسم بمعلومات الطاقة، وحوارات أصحاب المصلحة المتعددين بشأن الادعاءات البيئية، ومنهجيات البصمة البيئية للمنتجات والمنظمات، والأمر التوجيهي بشأن وسم السيارات، ومنتديات تجارة التجزئة من أجل تحقيق الاستدامة، واجتماعات

لتوفير الخدمات المجتمعية الضرورية مثل الطاقة والمياه والرعاية الصحية والبنية التحتية؛

(ج) **الفقر عدو رئيسي لاستقرار المجتمعات.** فالفقر يتسبب في عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، ويمثل تهديداً كبيراً للأعمال التجارية والتنمية المستدامة. وفي المقابل، يمكن للمؤسسات التجارية أن ترفع من مستويات المعيشة وتقضي على الفقر؛

(د) **توفير إمكانية النفاذ إلى الأسواق للجميع يدعم التنمية المستدامة.** فالتنمية المستدامة تتحقق بالشكل الأمثل من خلال أسواق عالمية تتسم بالانفتاح والشفافية والتنافسية؛

(هـ) **الحكم الرشيد ضروري لتكون الأعمال التجارية جزءاً من الحل.** فالأطر والأنظمة الداعمة ضرورية ليتسنى للأعمال التجارية المساهمة بشكل كامل في التنمية المستدامة؛

(و) **يتعين على الأعمال التجارية أن تحوز عن استحقاق رخصتها للعمل والابتكار والنمو.** فطريقة تصرف المؤسسات التجارية والنظرة إليها مهمتان للغاية من أجل نجاحها. وتمثل المساءلة والأخلاقيات والشفافية والمسؤولية الاجتماعية والبيئية والثقة اشتراطات مسبقة أساسية لنجاح الأعمال التجارية والتنمية المستدامة؛

(ز) **الابتكار وتطوير التكنولوجيا بالغا الأهمية للتنمية المستدامة.** فهما يقدمان حلولاً أساسية للعديد من المشاكل التي تهدد التنمية المستدامة. ولطالما كانت الأعمال التجارية، وستظل، المساهم الرئيسي في التطوير التكنولوجي؛

(ح) **الكفاءة الإيكولوجية - إنجاز المزيد بموارد أقل - هي في صميم الجدوى المتعلقة بالتنمية المستدامة.** فالجمع بين الامتياز التشغيلي البيئي والاقتصادي من أجل توفير سلع وخدمات بآثار خارجية أقل ومكاسب أكثر من ناحية جودة الحياة يمثل استراتيجية أساسية للأعمال التجارية من أجل تحقيق التنمية المستدامة؛

(ط) **توازن الأنظمة الإيكولوجية - شرط أساسي للأعمال التجارية.** فلا يمكن للأعمال التجارية أن تعمل إذا تدهورت الأنظمة الإيكولوجية والخدمات التي توفرها مثل المياه والتنوع البيولوجي والغذاء والألياف والمناخ؛

(ي) **التعاون يهزم المواجهة.** فتحديات التنمية المستدامة ضخمة وتستلزم مساهمات من جميع الأطراف -

- تحسين الأداء المالي: فقد أظهرت الدراسات وجود ارتباط إيجابي بين الأداء البيئي الفائق والأداء المالي الفائق. وكان الفوز بعقود واستثمارات من نتائج تحسين الأداء البيئي؛
- انخفاض التكاليف: من خلال الحد من النفايات، وتحقيق الكفاءة في استخدام الطاقة، وإنتاجية الموارد؛
- الابتكار: تطبيق المبادئ البيئية في التصميم والإنتاج.

وقد ركز رد الشركات في بادئ الأمر على جانب الإنتاج، أي على الحد من النفايات وتحسين العمليات وتصميم المنتج من خلال الكفاءة الإيكولوجية. وفي الوقت المناسب، استخدمت الشركات المسؤولية البيئية كوسيلة لتحسين سمعتها أو صورة علامتها التجارية. ولا شك في أن دور المجالات المعنية بالمستهلكين قد أدى إلى تحفيز التطورات في هذا الاتجاه، حيث تقدم هذه المجالات معلومات للمقارنة بشأن استهلاك الطاقة، وإمكانية إعادة التدوير، والاستخدام المنخفض للمواد الخطرة، إلى جانب تغيير سلوك المستهلك.

وتزامن إنشاء المجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة<sup>(١٧)</sup> مع مؤتمر قمة الأرض في ريو (١٩٩٢). وطرح مفهوم "الكفاءة الإيكولوجية" كأساس للإنتاج المستدام، وساهم هذا المجلس منذ ذلك الحين بدراسات استناداً إلى خبرات أعضائه<sup>(١٨)</sup>.

ويلخص منشور تحفيز التغيير: تاريخ موجز للمجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة (Catalyzing Change: A Short History of the WBCSD) مواقف المجلس، حيث يطرح "عشر رسائل للعمل" وهي كالتالي:

(أ) **الأعمال التجارية جيدة للتنمية المستدامة والتنمية المستدامة جيدة للأعمال التجارية.** فالأعمال التجارية تشكل جزءاً من حل التنمية المستدامة، فيما تمثل التنمية المستدامة استراتيجية فعالة في الأجل الطويل لنمو الأعمال التجارية؛

(ب) **الأعمال التجارية لا يمكن أن تنجح في المجتمعات الفاشلة.** فلا يوجد مستقبل للأعمال التجارية الناجحة إذا كانت المجتمعات المحيطة بها لا تعمل. ويجب على الحكومات والمؤسسات التجارية إقامة شراكات

مثلاً الاستهلاك المسؤول للمياه والطاقة من قبل الأسر المعيشية مباشرة، وليس فقط باعتبارها عناصر إنتاج تدخل في المنتجات التي يشتريها المستهلكون. ويثير ذلك تساؤلاً بشأن الأسعار التي تقل عن التكلفة (أي المدعومة) لهذه الخدمات الحيوية التي تؤثر بشكل مباشر على البيئة؛ مما يحدث سلسلة كاملة من الإشكاليات بشأن كيفية حماية الفقراء من الزيادات في أسعار الخدمات الحيوية - وهي إشكالية ستصبح أشد حدة مع زيادة الربط.

وشكل ذلك صراعاً يصعب بوجه خاص على جمعيات المستهلكين تسويته، إذ عادة ما تكافح لضمان أن يحصل المستهلكون على أفضل قيمة مقابل نقودهم. وقد تجد ذلك متناقضاً عندما تجادل بأن أفضل سياسة لحفظ الطاقة هي ترك أسعار الوقود والمياه تتصاعد. وبالنسبة للمستهلكين ذوي الدخل المنخفض، فإن أي زيادة ولو صغيرة في الأسعار ستؤثر سلباً على مستويات معيشتهم كما تبرز الدراسة التي أجرتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عن مراعاة البيئة في سلوك الأسر المعيشية<sup>(٢٢)</sup>: "فالمرجح أن يكون للعديد من السياسات البيئية آثار توزيعية ضارة" وخاصة بالنسبة للأسر المعيشية المنخفضة الدخل<sup>(٢٣)</sup>.

وخلصت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى أن التوعية البيئية والواجب المدني يسهمان بالفعل في قرارات المستهلكين؛ ولكن يلزم أيضاً اتخاذ تدابير على جانب العرض مثل توفير النقل العام أو تدابير كفاءة الطاقة خاصة عندما تكون القرارات المراعية للبيئة ضعيفة التأثير بطلب الأسر المعيشية". وعلى سبيل المثال، فإن عدداً قليلاً من الأسر المعيشية كان على استعداد لإنفاق أكثر من ٥ في المائة زيادة على فواتير الكهرباء الحالية لاستخدام طاقة خضراء، ونصف الأسر المعيشية لم يكن مستعداً لدفع أي شيء. وللمفارقة، فإن هذا الاستنتاج يتناقض مع الاستعداد لدفع تعريفات أكبر بكثير من تلك السائدة في البلدان الفقيرة من قبل المستهلكين الذين لا يحصلون على أي إمداد مطلقاً<sup>(٢٤)</sup>. وبمجرد أن يصبحوا مستهلكين، قد يحدث "تشدد" في رأيهم مع إدماج تلك الخدمات في النفقات اليومية. ولذلك، فعوضاً عن التماس الإيثار، قد يكون من الأفضل البحث عن حلول مفيدة للجميع مثل الحد من الاستهلاك عن طريق تدابير كفاءة الطاقة التي تحفزها تعريفات استرداد التكاليف.

الحكومات والمؤسسات التجارية وجهات المجتمع المدني والهيئات الدولية. والمواجهة تعرض الحلول للخطر. والتعاون والشراكات الإبداعية تعزز التنمية المستدامة.

ويتزايد تشديد شركات التكنولوجيا على جدارتها البيئية. ففي عام ٢٠١٤، أصدرت شركة Airbnb دراسة تستند إلى ٨٠٠٠ مضيف وضيف، تعدد فيها المنافع البيئية لتقاسم المنازل للمسافرين، مدعية وجود أوجه خفض في استخدام الطاقة والمياه، وانخفاض في انبعاثات غازات الدفيئة وفي النفايات، وزيادة في استخدام النقل العام<sup>(١٩)</sup>. وترصد شركة غوغل بصمتها البيئية، من خلال مشروع Googlegreen، حيث تشتري الطاقة من محطات طاقة الرياح لتغذية خواديمها التي تحتاج الكثير من الطاقة، وتدعي أنها تحقق خفضاً في الطاقة بنسبة ٥٠ في المائة مقارنة بالخواديم الأخرى. وهي تستخدم الطاقة الشمسية في كاليفورنيا، وتجميع مياه الأمطار في آيرلندا، ولدى مبانها شهادة القيادة في مجال الطاقة والتصميم البيئي<sup>(٢٠)</sup>. ويمكن وصف هذه المبادرات بأنها ممارسة تجارية جيدة للمصالح العام، وتهدف غوغل إلى جعل بصمتها الكربونية "دون الصفر" عن طريق استثمار ٢,٥ بليون دولار في مشاريع الطاقة المتجددة التي تنتج أكثر من احتياجاتها بكثير<sup>(٢١)</sup>.

## هاء- مسؤوليات المستهلكين

تعمل العديد من مبادرات الموسم على جذب المستهلكين ليفضلوا أسعار التجارة المنصفة ويدفعوا أسعاراً أعلى مقابل الطاقة الخضراء. وبينما يعد هذا الأمر جيداً بالثناء تماماً من جانب الأفراد المعنيين، فإنه من الغريب نوعاً ما أن يؤدي "فعل الصواب" إلى دفع ثمن إضافي فعلياً. وبعبارة أخرى، فإن المنتجات والخدمات الملوثة مثل الطاقة يجب أن تكون أعلى لا أرخص، إذا أردنا تسخير مؤشرات الأسعار الصحيحة للسعي من أجل تحقيق الأهداف البيئية.

وبالتالي، فقد تغير النقاش ولم يعد يقتصر على قيام المستهلكين "بالتصويت بقدرتهم المالية" للمنتجات التي تعتبر صديقة للبيئة، ومن ثم يكافئون سلوك المنتجين السليم. فالمستهلكون أنفسهم يتحملون أيضاً مسؤوليات سلوكية تجاه البيئة، مما يتجاوز مجرد شراء السلع "الخضراء". وهي تشمل

وإذا ظل مجموع الفواتير كما هو نتيجة لذلك، فلن تكون هناك مشكلة في تعريف الوحدة.

### واو - الأجيال المقبلة

للمواطن في بيئة صحية، أو قد يرجح أن تؤثر على الاستدامة الطويلة الأجل للبيئة في أوسع مفهوم. وتتعرز مهام أمين المظالم بالقانون الأساسي الهنغاري الذي يوفر الحماية الدستورية للموارد الطبيعية<sup>(٢٧)</sup>. ويمكن بالمثل تقديم الطعون من خلال هذه القنوات.

وتستند التحقيقات إلى التدخلات بحكم المنصب وكذلك إلى شكاوى والتماسات الجمهور. وقد تدخل أمين المظالم في مسائل متنوعة مثل التلوث بسبب ضوضاء المرور وحرق النفايات، وأعرب عن قلقه بشأن حماية مصادر المياه، حيث لفت الانتباه إلى ضرورة إنفاذ "مبدأ الملوث/المستعمل يدفع". وينطبق ذلك بوجه خاص على الاستخدام الكفء لموارد المياه. وقد قيل في حالات عدة إنه يحق لكل شخص إمكانية الحصول على مياه الشرب النظيفة نظراً لطبيعتها كحق أساسي من حقوق الإنسان. وعرض أمين المظالم مؤخراً رأيه بأنه "على المؤسسات المكلفة بتوفير الحماية لحقوق الإنسان الأساسية أن تراعي الخصوصيات المشتركة بين الأجيال لهذه المسائل وأن توجه انتباه المجتمع وصناع القرار إليها"<sup>(٢٨)</sup>.

إن من بين المشاكل التي تواجه دعوة المستهلكين لمزيد من الاقتصاد في استخدامهم للمنتجات من أجل حماية البيئة صعوبة إقامة صلات بين إغلاق وضع الاستعداد للتلفاز وتحسين حياة أشخاص يعيشون على بعد آلاف الكيلومترات وفي وقت غير محدد في المستقبل. فمن النادر نسبياً إضفاء طابع "مؤسسي" على الأجيال المقبلة باعتبارها طرفاً على مائدة التفاوض.

ومع ذلك، فإن هذا المثال متمثل في مكتب أمين المظالم الهنغاري للأجيال المقبلة<sup>(٢٥)</sup> الذي أنشئ في عام ٢٠٠٧ وينبثق عن مكتب أمين المظالم "العام" الذي أنشئ قبل ذلك في عام ١٩٩٦ باعتباره هيئة لحماية المواطنين من سوء الإدارة ومدافعاً عن حقوق الإنسان الأساسية<sup>(٢٦)</sup>. ويعمل المفوض البرلماني (أو أمين المظالم) للأجيال المقبلة بشكل منفصل عن موظفي مكتب أمين المظالم الآخرين، حيث يتمتع بصلاحيات قوية لفتح التحقيقات في أية مسائل قد تؤثر على الحقوق الدستورية

## رابعاً- حماية المستهلك في توفير الرعاية الصحية

في سبيل زيادة العمر المتوقع والحد من بعض العوامل المُهلكة الشائعة المرتبطة بوفيات الأطفال والأمهات. وقد تحقق تقدم كبير في زيادة إمكانية الحصول على المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي، والحد من الملاريا والسل وشلل الأطفال وانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). ولكن يلزم بذل الكثير من الجهود الإضافية من أجل القضاء تماماً على مجموعة متنوعة من الأمراض ومعالجة العديد من المشاكل الصحية المختلفة المستمرة والناشئة<sup>(٢٩)</sup>.

### باء- الصحة كحق أساسي من حقوق الإنسان

إن الحق في الصحة معترف به في العديد من الصكوك الدولية، بما في ذلك المادة ٢٥-١ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان<sup>(٣٠)</sup> التي تؤكد أن "لكل شخص الحق في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة... له ولأسرته، [بما في ذلك] على صعيد المأكل والملبس والسكن والعناية الطبية وصعيد الخدمات الاجتماعية الضرورية". وينص العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية<sup>(٣١)</sup> في المادة ١٢-١ على "... حق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى من الصحة الجسمية والعقلية يمكن بلوغه".

ويُعترف بالحق في الصحة أيضاً في صكوك منها ما يلي:

- المادة ٥(هـ)(٤) من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري لعام ١٩٦٣<sup>(٣٢)</sup>؛
- المادتان ١١-١(و) و ١٢ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لعام ١٩٧٩<sup>(٣٣)</sup>؛
- المادة ٢٤ من اتفاقية حقوق الطفل لعام ١٩٨٩<sup>(٣٤)</sup>؛
- المادة ٢٥ من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لعام ٢٠٠٦<sup>(٣٥)</sup>.

### ألف- الصحة في مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لحماية المستهلك

تشير مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية إلى الصلة بين المستهلكين وصحتهم في سياق المخاطر التي تتعرض لها صحة المستهلك من السلع والخدمات وليس في سياق استخدام المستهلكين للخدمات الصحية. ويسلم القرار ١٨٦/٧٠ بأهمية "مكافحة المنتجات التي لا تستوفي المعايير المطلوبة، والمنتجات التي تحمل علامات تجارية زائفة، والمنتجات المقلدة التي تشكل تهديداً لصحة وسلامة المستهلكين والبيئة". وبالإضافة إلى ذلك، يُدرج المبدأ التوجيهي ٥(ج) من بين الاحتياجات المشروعة "حماية المستهلكين من الأخطار التي تهدد صحتهم وسلامتهم". ويُدرج المبدأ التوجيهي ٤٤ الصحة كأحد عناصر تنقيف المستهلك. ويشير المبدأ ٥٣، وهو جزء من الفرع هاء بشأن "تشجيع الاستهلاك المستدام"، إلى "وضع معايير بيئية وطنية ودولية تتعلق بالصحة والسلامة للمنتجات والخدمات" و"العمل بتلك المعايير". وفي نفس الفرع، اتسم المبدأ التوجيهي ٥٦ ببعده النظر عند استحداثه أول مرة في عام ١٩٩٩، حيث شجع الدول الأعضاء على "التوعية بالفوائد الصحية لأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، مع مراعاة الآثار المباشرة على الصحة الفردية والآثار الجماعية من خلال حماية البيئة". وأخيراً، يشير الفرع الخامس- كاف بشأن "التدابير المتعلقة بمجالات محددة" إلى دواعي القلق على الصحة مثل الأغذية والمرافق العامة ومبيدات الآفات. وأقرب ما تصل إليه المبادئ التوجيهية بشأن الخدمات الصحية هو إدراج المستحضرات الصيدلانية. ولكن حتى في هذا الأمر، يركز نص المبدأ التوجيهي ٧٤ على المنتجات الصيدلانية و"سياسات الدواء الوطنية المتكاملة" عوضاً عن سياق الخدمات الصحية - الذي لا يأتي ذكره في المبادئ التوجيهية.

وتماشياً مع الهدف ٣ من أهداف التنمية المستدامة، يعد ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار أمراً ضرورياً للتنمية المستدامة. وقد اتُخذت خطوات واسعة

## جيم - سياق الصحة العامة وتمويل الرعاية الصحية

ويعد السياق الأوسع نطاقاً بشأن الصحة العامة معروفاً جيداً. فعلى سبيل المثال، يمكن للاستثمار في المياه وخدمات الصرف الصحي على وجه الخصوص أن يحقق مكاسب كبيرة من ناحية الصحة العامة. وقد عهدت منظمة الصحة العالمية إلى المعهد المداري السويسري بإجراء دراسات لفعالية التكلفة وقدرت أن كل دولار من دولارات الولايات المتحدة يُستثمر سيحقق عائداً اقتصادياً ما بين ٣ دولارات و ٣٤ دولاراً، حسب المنطقة<sup>(٣٦)</sup>.

ويُنظر للدولة على أنها تتحمل المسؤولية الرئيسية عن توفير الخدمات الأساسية من أجل تعزيز الصحة ومنع الأمراض وضمان وتعزيز بيئة صحية. وتقع على عاتق فرادى المستهلكين أيضاً مسؤوليات أخلاقية بتعزيز وحماية صحتهم، ولكن ليس لدرجة إمكانية أو ضرورة ترجمة ذلك إلى شرط مسبق لتلقي العلاج. ويمثل تفسير المجلس الاقتصادي والاجتماعي المذكور أعلاه أرضية مشتركة مع مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية في أنه يتضمن، ليس فقط الخدمات الصحية، بل أيضاً مجالات لسياقات تؤثر على الصحة العامة مثل مرافق الإمداد بالمياه وخدمات الصرف الصحي والطاقة. ويناقش الفصل ١٦ عن الأغذية والتغذية أهمية السياق الأوسع نطاقاً.

### الإطار ا: نطاق الحق في الرعاية الصحية

إن الحق في الصحة والحق في الرعاية الصحية متميزان عن بعضهما البعض، وكلاهما مهم.

فالحق في الصحة يتضمن كلاً من الحريات والاستحقاقات. وتشمل الحريات حق الشخص في السيطرة على صحته وجسمه، بما في ذلك الحرية الجنسية والإنجابية، والحق في أن يكون في مأمن من التدخل مثل الحق في عدم التعرض للتعب، والعلاج الطبي غير الرضائي، والتجارب. وفي المقابل، تشمل الاستحقاقات الحق في نظام للحماية الصحية يساوي بين الناس في فرص التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه.

وقد فسرت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الحق في الصحة على أنه يشمل الحق فيما يلي:

- الرعاية الصحية الملائمة في الوقت المناسب؛
- المياه المأمونة الصالحة للشرب؛
- خدمات الصرف الصحي الكافية؛
- الإمداد الكافي بالغذاء الآمن المغذي؛
- السكن؛
- الظروف المهنية والبيئية الصحية؛
- التثقيف والمعلومات في المجال الصحي، بما في ذلك عن الصحة الجنسية والإنجابية؛
- المشاركة في جميع عمليات صنع القرار المتعلقة بالصحة على الصُّعد المجتمعي والوطني والدولي.

المصدر: اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الدورة الثانية والعشرون، جنيف، ٢٥ نيسان/أبريل - ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٠، التعليق العام رقم ١٤ (٢٠٠٠)، الحق في التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه (المادة ١٢ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية).

أولي اهتمام أكبر للصحة العامة كقضية عمومية وليس كمجرد خدمة طبية.

وأظهر التقرير الخاص بالصحة في العالم الصادر في عام ٢٠١٥ عن منظمة الصحة العالمية الدرجة العالية من التفاوت

وحتى أفضل الخدمات الصحية تجد من الصعب أن تناضل في بيئة صحية عامة ضعيفة تتسم مثلاً بتلوث الهواء وانتقال التلوث للمياه من المجاري، وضعف إمكانية الحصول على الطاقة النظيفة وتحقيق الأمن الغذائي. ويمكن للعديد من الخدمات الصحية في العالم أن تُدار بشكل اقتصادي أفضل إذا

ومن الواضح أن هناك حاجة إلى ضمان عدم حرمان غير القادرين على الدفع من الحصول على الرعاية. ولكن من المرجح أن تواجه اختبارات مستوى الدخل المشاكل التي يناقشها الفصل ١٥ عن خدمات المرافق، بما في ذلك التكاليف الإدارية المرتفعة. وقد شهدت الأهداف الإنمائية للألفية إنجازات ناجحة (مثلاً، بشأن الملاريا)، ويبدو أنها قد استندت إلى برامج منهجية لا إلى استحقاقات فردية. ولا يمكن نقل نماذج من دول الرفاه ببساطة، على الأقل ليس سريعاً. وفي أفقر البلدان، تعد البرامج العامة وتدابير الصحة العامة "السياقية" ضرورية.

## دال - الأدوية الأساسية

### ١ - إمكانية الحصول على الأدوية

من أجل الحفاظ على إمكانية الحصول على الأدوية الجيدة الميسورة التكلفة، يتعين أن تكون القوانين المتعلقة بالمستحضرات الصيدلانية، بما يشمل حقوق الملكية الفكرية والعلاج الرشيد بالأدوية، متسقة مع تعزيز وإعمال أهداف الصحة العامة. ومثلما ذكر في السابق، فإن مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية تغطي المنتجات الصيدلانية في الفرع الخامس - كاف.

وهناك عدد كبير من أنظمة الرعاية الصحية العاجزة عن الوفاء بالغاية ٨ (هـ) المبينة في الأهداف الإنمائية للألفية بشأن توفير إمكانية الحصول على العقاقير الأساسية الميسورة التكلفة<sup>(٣٩)</sup>. فبالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل، تمثل المستحضرات الصيدلانية حوالي ٣٠ في المائة من ميزانية الصحة لديها<sup>(٤٠)</sup>. ولكن منظمة الصحة العالمية تقدر أن أفقر ٧١ في المائة من سكان العالم عبر البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا يستفيدون من ١١ في المائة فقط من الإنفاق على الأدوية. (وفي المقابل، تمثل البلدان المرتفعة الدخل ٧٩ في المائة من الإنفاق العالمي على المستحضرات الصيدلانية). ولا تتوفر العقاقير الأساسية الميسورة التكلفة إلا لثلث السكان في القطاعات العامة وثلثي السكان في القطاع الخاص، حيث قد تتفاوت الأسعار من مرتين ونصف إلى ست مرات ونصف السعر المرجعي العالمي.

وتعد مشكلة انعدام إمكانية الحصول حادة بشكل خاص في أقل البلدان نمواً التي لا تمتلك الموارد المهنية والمالية

في تخصيص الموارد للنظم الصحية. وأفادت البلدان المنخفضة الدخل بأن نصيب الفرد من الإنفاق السنوي في عام ٢٠١٢ بلغ ٣٢ دولاراً فقط مقارنة بالمتوسط العالمي للإنفاق الصحي والبالغ ١٠٢٥ دولاراً، و٦٣٢ دولاراً في البلدان المرتفعة الدخل. ويقدر مركز البحوث الصحية والإنمائية أن تكلفة مجموعة التدابير الصحية الأساسية لعام ٢٠١٣ بلغت ٤٠ دولاراً للفرد. ولا يشمل هذا الرقم "تحسينات" معينة مثل العلاج المضاد للفيروسات العكوسة لفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز<sup>(٣٧)</sup>. حتى في إطار إنفاق منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فإن الأرقام السنوية للفرد تتفاوت بشدة، حيث تنفق الولايات المتحدة حوالي ٩٠٠٠ دولار للفرد سنوياً، فيما تنفق النرويج وسويسرا أقل قليلاً من ٦٠٠٠ دولار، بينما يبلغ المتوسط في هذه المنظمة ٣٥٠٠ دولار. وفي دول مجموعة البريكس، ينفق الاتحاد الروسي حوالي ١٨٠٠ دولار والبرازيل ١٦٠٠ دولار.

وتتنوع آليات التمويل لتوفير الرعاية الصحية. فهي تتراوح ما بين فرض الضرائب بشكل عام، بما يشمل برامج الصحة العامة الممولة من الجهات المانحة في البلدان المنخفضة الدخل، والتأمين الاجتماعي الإلزامي، والتأمين الصحي الخاص، والمدفوعات المباشرة من الأموال الخاصة. والتقرير الخاص بالصحة في العالم الصادر عن منظمة الصحة العالمية يشير بوضوح إلى أهمية مدفوعات الضمان الاجتماعي في النظم الصحية للبلدان التي تستطيع تحمل تكلفة إنشائها. وتبلغ النسبة العالمية ٥٩ في المائة، مما يبين الدور المحوري للضمان الاجتماعي. ويأتي ثلثا الإنفاق الحكومي (٦٦ في المائة) على الصحة من ميزانيات الضمان الاجتماعي في البلدان المرتفعة الدخل، ولكنه يمثل ٣ في المائة فقط في البلدان المنخفضة الدخل. وبوجه عام، فإن الارتباط بين الدخل القومي والموارد المنفقة على الصحة يتجاوز في أهميته بكثير الفروق في منهجية التمويل. وبالتالي، فإن مساهمة الحكومة المركزية في الإنفاق الصحي (٥٨ في المائة) تعد أكبر بشكل ملحوظ في البلدان المرتفعة الدخل، إذ تبلغ النسبة ٦١ في المائة، من البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا حيث تقل النسبة في الفئتين عن ٤٠ في المائة. وفي المقابل، فإن البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا تتجاوز نسبة ٦٠ في المائة بالنسبة للمصروفات الخاصة<sup>(٣٨)</sup>.

الطوعي وتحريك الترخيص الإجباري من البداية، مع بقاء شرط سداد المقابل الملائم.

وقد تطور إعلان الدوحة بشأن الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية وبالصحة العامة إلى اتفاق في قمة منظمة التجارة العالمية التي عقدت في هونغ كونغ (الصين) عام ٢٠٠٥ ووضح مرونة أعضاء المنظمة في تعريف حالات الحاجة إلى إصدار تراخيص إجبارية. وتضمن اتفاق الدوحة الأساسي الأحكام التالية:

- لكل عضو الحق في منح تراخيص إجبارية وحرية تحديد أسس منح هذه التراخيص؛
  - لكل عضو الحق في تحديد ما يشكل حالة طوارئ وطنية أو غير ذلك من الظروف الاضطرارية القصوى، ومن المفهوم أن أزمات الصحة العامة، بما فيها تلك المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والسل، والملاريا، وغير ذلك من الأوبئة، يمكن أن تمثل حالة طوارئ وطنية أو غيرها من الظروف الاضطرارية القصوى؛
  - الإقرار بأن أعضاء منظمة التجارة العالمية الذين لا يملكون قدرات التصنيع الكافية في قطاع المستحضرات الصيدلانية، أو لا يملكونها إطلاقاً، يمكن أن يواجهوا صعوبات في الاستخدام الفعال للتراخيص الإجبارية في إطار الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية<sup>(٤٣)</sup>.
- ويتمثل موقف منظمة الصحة العالمية في أنه "بصرف النظر عما إذا كانت أحكام الترخيص الإجباري تستخدم كثيراً أم لا، فإنها تعد ضرورية نظراً لأنها ستشجع مالك براءة الاختراع على التصرف بشكل سليم<sup>(٤٤)</sup>. وهي تعطي إشارة إلى مالك براءة الاختراع بأنه في حالة إساءة استعمال الحقوق و/أو عدم توافر المنتج، يمكن السماح لطرف ثالث باستخدام الاختراع؛ وهذا يمنع سوء التصرف وإساءة استعمال حقوق الاحتكار. وفي واقع الأمر، فإن أحد أهم جوانب نظام الترخيص الإجباري هو أثره في السلوك الفعلي لمالك براءة الاختراع. وبالتالي، فإنه يعد عنصراً ضرورياً في أي قانون للملكية الفكرية. ومع ذلك، فمن أجل ضمان استخدام النظام بشكل فعال، يكون من المهم بيان أسس وشروط استخدامه بعناية في التشريع الوطني بما يشمل استخدامه للأسباب المتعلقة بالصحة العامة".

والتكنولوجية لتصنيع الأدوية. وعدم وجود حجم مناسب للسوق المحلية يفاقم من المشكلة. وجميع أقل البلدان نمواً ومعظم البلدان النامية لا تمتلك القدرة على إنتاج المكونات العلاجية لتصنيع المنتجات الصيدلانية. ومعظمها غير قادر أيضاً على إنتاج منتجات تامة الصنع من المواد الكيميائية الوسيطة.

## ٢- أسعار العقاقير والملكية الفكرية

يشير المبدأ ٧٤ من مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية إلى "ترتيبات الترخيص" كجزء من مجموعة الأدوات المتاحة لتطوير "سياسات الدواء الوطنية المتكاملة". ويوصي باتخاذ "تدابير، حسب الاقتضاء، لتشجيع استخدام أسماء الأدوية الدولية غير المملوكة حصراً لشركات بعينها، وذلك استناداً إلى الأعمال التي قامت بها منظمة الصحة العالمية".

ومن بين العقبات القائمة أمام إمكانية الحصول على الأدوية للجميع ارتفاع أسعار الأدوية المسجلة ببراءة اختراع مقارنة بمكافئاتها الجينية. وتندرج حماية حقوق الملكية الفكرية في مجال المستحضرات الصيدلانية في إطار اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية لعام ١٩٩٥<sup>(٤١)</sup>.

وقد استند هذا الاتفاق إلى حد كبير إلى قانون الملكية الفكرية القائم، ولكن إدراجه في مفاوضات الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الذي سبق إنشاء منظمة التجارة العالمية) أسفر عن إمكانية فرض جزاءات تجارية في إطار آلية تسوية المنازعات.

وفي وقت إجراء مفاوضات الدوحة في عام ٢٠٠١، كان العالم يمر بحالة طوارئ صحية تتعلق بوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتسمح المادة ٣١ من الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية بالترخيص الإجباري<sup>(٤٢)</sup> بإذن من الحكومة، ولكن فقط عند محاولة الطرف طالب الترخيص التفاوض على ترخيص طوعي مع صاحب براءة الاختراع وفق شروط تجارية معقولة. ولا يصدر ترخيص إجباري إلا عندما تفشل هذه المحاولة. وحتى عندما يصدر ترخيص إجباري، يتعين أن يحصل مالك براءة الاختراع على "مقابل ملائم". ويمكن في حالات الطوارئ القصوى تجاوز مرحلة التفاوض

روجع ٨٦ في المائة منها في غضون خمس سنوات. وقائمة منظمة الصحة العالمية النموذجية الأولية:

- تركز على الجهود الصيدلانية بشأن الأدوية الجيدة للحالات ذات الأولوية، والتي تتسم بأكبر قدر من فعالية التكلفة والسلامة ومعقولة السعر؛
- تعد نموذجاً للحكومات والمؤسسات الوطنية للاستخدام كأساس في وضع كتيبات الوصفات الوطنية الخاصة بها؛
- تهم البلدان النامية حيث تعد المواد التجارية والتسويقية المصدر الوحيد المتاح للمعلومات عن العقاقير للعاملين في المجال الصحي ومعدي الوصفات الطبية والمرضى.

وترتبط عملية الاختيار مباشرة بالمبادئ التوجيهية العلاجية مع الاستعراض المنهجي للأدلة السريرية للاختبارات المقترحة. وتُعلن النتائج مقدماً من أجل الاجتماعات المتعلقة باتخاذ القرارات، بما يتيح لجميع أصحاب المصلحة - بمن فيهم منظمات المستهلكين والمجموعات المناصرة للمرضى - التعليق على القائمة والتغييرات المقترحة. ويشير المبدأ ٧٤ من مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية إلى أعمال منظمة الصحة العالمية وتوصياتها مثل أنظمة التصديق ونظم المعلومات.

#### ٤- نظام رصد التفاعلات الدوائية الضارة

من المقدر أنه في بعض البلدان، تعد التفاعلات الدوائية الضارة سبب ١٠ في المائة من مجمل حالات الإيداع بالمستشفيات. ويحتاج المستهلكون والسلطات الصحية إلى التوصل لتوافق في الآراء بشأن مفاهيم "السلامة" و"الجودة" و"الاستخدام الرشيد" للعقاقير. ولهذا السبب، ثمة حاجة إلى التسجيل الزمني واكتساب المزيد من المعرفة بشأن جودة الأدوية المتاحة في أي بلد من البلدان وسلامة هذه الأدوية وفعاليتها من حيث التكلفة. وبالتالي، فإن من الضروري وضع نظام لرصد وفحص التفاعلات الدوائية الضارة. ويتعين أن يتسم هذا النظام بما يلي:

- أن يكون متاحاً للجميع؛
- أن يُشرك المستخدم النهائي للمنتجات الدوائية، أي المستهلك، بصفته مبلغاً عن الآثار الضارة وكذلك

وقد منحت كل من تايلند والبرازيل وماليزيا واندونيسيا والهند تراخيص إجبارية<sup>(٤٥)</sup>. كما حظرت الهند براءات الاختراع التي كان أول طلب لنيلها عالمياً قبل عام ١٩٩٥.

وقد طُرحت فكرة مفادها أن من الممكن قيام هيئة دولية مثل منظمة الصحة العالمية أو مؤسسة ما بشراء براءات الاختراع، بما يتيح توزيع العقار من دون مشاكل قانونية ومن دون التقييد بعقار واحد في بلد واحد<sup>(٤٦)</sup>. وتُصنع الغالبية العظمى من العقاقير المسجلة ببراءات اختراع في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (وتقدر هذه المنظمة أن ٩ بلدان فقط تمثل ٨٠ في المائة من القيمة العالمية)، وتمثل أهم عشر شركات للمستحضرات الصيدلانية حوالي نصف المبيعات العالمية كلها. وفي المقابل، فإن الغالبية العظمى لسكان العالم الذين يعانون من الأمراض المزمنة والمعدية يعيشون في بلدان من غير أعضاء المنظمة المذكورة، ويشكلون أكثر من ٨٤ في المائة من السكان. وتمثل الأدوية الجنيسة حالياً حوالي ١٤ في المائة فقط من القيمة العالمية، رغم أنها تشكل ٤٥ في المائة من المنتجات المباعة في الولايات المتحدة وألمانيا والمملكة المتحدة<sup>(٤٧)</sup>. ويشير التباين الحالي بين العرض والطلب (غير الملبي) إلى أن بيع العقاقير إلى البلدان غير الأعضاء في تلك المنظمة بتكلفة الإنتاج أو بسعر العقاقير الجنيسة سيؤدي إلى استفادة الصحة العامة، وستتجاوز قيمة الزيادة في المبيعات العائدات المفقودة بكثير بما لا يقلل من حوافز الابتكار في مجال المستحضرات الصيدلانية.

#### ٣- الاستخدام الرشيد للعقاقير

إن موقف منظمة الصحة العالمية يتمثل في أن "الاستخدام الرشيد للعقاقير يعتمد بشدة على اختيار الأدوية الأساسية التي تعبر عن أفضل مزيج من النجاعة والسلامة والفعالية المقارنة من حيث التكلفة"<sup>(٤٨)</sup>. ويتعين أن يكون اختيار الأدوية الأساسية قائماً على الأدلة وغير خاضع للتأثير التجاري. وبعد النموذج الذي استحدثته سري لانكا لكتيب الوصفات الوطني، الذي استخدمته الشركة الحكومية للمستحضرات الصيدلانية في شراء العقاقير بالجملة، شجعت منظمة الصحة العالمية على وضع قوائم بالأدوية الأساسية على الصعيد الوطني. واستجابت الغالبية بحلول عام ٢٠٠٠، وفي وقت كتابة هذا التقرير، كانت لدى ٩٥ في المائة من البلدان النامية قوائم منشورة،

## واو - معايير التقييم لتوفير الرعاية الصحية

يُجري العديد من البلدان تغييرات في أسلوب توفير الرعاية الصحية. وفيما يلي مجموعة من الأهداف المنشودة التي قد تستخدم كمعايير لتقييم التغييرات المقترحة لنظم الرعاية الصحية.

### ١ - إمكانية الفهم

من بين المعايير الهامة، بل وأحد الشروط المسبقة لأي تغيير مقترح، هو عرضه بأسلوب يجعل المقترح وآثاره الرئيسية سهلة الفهم للمستهلكين من ناحيتين:

(أ) يجب أن تكون المقترحات واضحة من حيث التغييرات المقترحة، وآثارها، وتكالييفها. ويجب ترجمة التعبيرات العامة مثل "المزيد من المساواة" و "الإسهام في تحسين الحالة الصحية" و "توسيع نطاق الخيارات" إلى تفاصيل يسهل فهمها؛

(ب) عندما يُنفذ مقترح ما بشكل نهائي، يجب أن يتمكن المستهلك من فهم ما هو متاح من حقوق ومزايا، وخيارات الخدمات، وسبل التظلم في حالة النزاع.

### ٢ - مشاركة المستهلك

يتعلق هذا الأمر بدور المرضى والمجتمعات المحلية في وضع سياسات ومعايير للرعاية الصحية والتأكد من الوفاء بها.

ويلزم أن تكون مشاركة المستهلك على الصُّعد كافة. فعلى الصعيد الوطني، يلزم أن يشارك ممثلو مصالح المستهلكين في قرارات التطوير، وفي وضع المعايير والمبادئ التوجيهية لمشاركة المستهلكين على الصعيدين الإقليمي والمحلي. وعلى الصعيد المحلي، يتعين تيسير إسهام المستهلكين بشأن أسلوب وجوه توفير الرعاية، والحفاظ على جودتها، وأنواع الخدمات التي سيكون لها الأفضلية.

باعتباره شريكاً في العمل من أجل الاستخدام الآمن والرشد للأدوية.

وللأسف، فإن العديد من البلدان النامية، وخاصة الأقل نمواً، لا يوجد لديها هذا النظام. ومن بين سبل التغلب على ذلك استخدام بنك البيانات لدى برنامج الرصد الدولي للعقاقير التابع لمنظمة الصحة العالمية.

## هاء - حقوق المرضى

يعد وضع موثيق لحقوق المرضى جزءاً من عملية تحسين العلاقة بين مقدمي خدمات الرعاية الصحية ومستخدميها. فبالنسبة للمرضى، يمكن لهذه الوثائق أن تمثل أدوات قيمة في حملاتهم من أجل المزيد من المساواة والمشاركة في رعاية صحتهم، بما يجعلهم أكثر وعياً باستحقاقاتهم. وبالنسبة للعاملين في المجال الصحي، يمثل الميثاق دليلاً إرشادياً لزيادة تعزيز المدونات المهنية للقواعد الأخلاقية والسلوكية.

تعد المسائل الرئيسية اللازم تناولها في أي إعلان لحقوق المرضى راسخة على نحو معقول على الصعيد الدولي، وتشمل الحقوق فيما يلي:

- الرعاية الصحية والمعاملة الإنسانية؛
- اختيار الرعاية؛
- السلامة المقبولة؛
- المعلومات الكافية والموافقة؛
- الانتصاف من المظالم؛
- المشاركة والتمثيل؛
- التنقيف الصحي؛
- البيئة الصحية.

ويمكن للشراكة بين المرضى/المستهلكين المستنيرين والمتقنين بشكل سليم ومقدمي خدمات الرعاية الصحية أن تُسهّم بقدر هام في جودة الرعاية الصحية عندما تتضمن آليات لتقديم التعليقات من أجل تمكين مقدمي خدمات الرعاية الصحية ونظم الرعاية الصحية من التحسن باستمرار.

### ٣- الأهلية

الخاصة بالمؤسسات والأفراد والتي تحول دون الاستخدام الأمثل للمرافق، فالمجمعات الضخمة والمؤسسات المجردة من السمات الإنسانية يمكن أن تصرف المرضى عن استخدامها. والحواجر المتعلقة بالأفراد، التي تشكل عائقاً اقتصادياً أو ثقافياً أو إثنياً بين مهنيي المجال الصحي ومرضاهم، إنما تعوق التواصل الفعال.

### ٦- مراقبة الجودة

يجب أن يكون لدى أي برنامج صحي وطني أنظمة لمراقبة الجودة. ويعد هذا ضرورياً لتحقيق الكفاءة (أي التدبير في استخدام المدخلات لإنتاج مخرجات محددة) والفعالية (أي درجة بلوغ أهداف بعينها)، وسيتم تقديره عندما تخضع الخدمات الصحية للتقييم الدوري. وبالتالي، يجب على أي برنامج صحي وطني أن يحدد السلطة المكلفة بإجراء مراقبة الجودة، وأيضاً السبل المستخدمة لضمان الفعالية.

يتمثل المبدأ الأساسي في أنه على الحكومات أن تكفل لجميع المواطنين عدم الانتقاص من رعايتهم الصحية في أي وقت. ولكن هذا المبدأ لا يمنع اشتراط مساهمة أصحاب الأعمال في القطاع الخاص في أي صندوق للرعاية الصحية، أو حصول الأفراد على تغطية إضافية من خلال ترتيبات التأمين الخاص. ويجب أن تتواصل إتاحة المرافق العامة لجميع الأشخاص، وتصميمها على نحو يشمل من لا يستطيع تحمل تكلفة التغطية الخاصة من الأفراد والأسر. ويتعين ألا يكون العمر، أو نوع الجنس والميل الجنسي، أو العرق، أو الدين، أو الموقف السياسي، أو مكان الإقامة عوامل تحد من إمكانية الحصول على المستوى اللازم من الرعاية الطبية. وينبغي ألا تتسبب أي حالة مرضية مسبقاً في الحد من أهلية الشخص في أي خطة مقترحة للرعاية الصحية.

### ٤- شمولية الخدمات واستمراريتها

إن توفير العام للخدمات الصحية ينبغي أن يكون شاملاً من حيث مجموعة الخدمات المقدمة. ويتعين أن يتمثل المبدأ التوجيهي الأساسي في أن انعدام القدرة على السداد ينبغي ألا يعتبر عائقاً أمام الحصول على الرعاية الصحية المطلوبة/اللازمة. ويجب التشديد بشكل خاص وبقوة على الرعاية الوقائية وعلى برامج المحافظة على الصحة، وخاصة تلك البرامج التي تركز على التثقيف الصحي وتشكيل العادات الصحية السليمة، وعلى الإبلاغ المبكر عن الأمراض المصحوبة بأعراض والقابلة للعلاج، والفحص من أجل علاج الأمراض سريعاً.

### ٥- إمكانية الحصول على الخدمات وتوفيرها

تمثل الأهلية والتغطية من جوانب عديدة مفاهيم قانونية لأن الشخص المؤهل للتغطية قد يُحرم فعلياً من الحصول على الاستحقاقات لأسباب مختلفة، من بينها مسافة الوصول إلى المرافق المطلوبة. وهناك عدد من الجوانب التي يجب مراعاتها فيما يتعلق بإمكانية الحصول على الخدمات وتوفيرها. أولاً، يجب أن يكون هناك توزيع جغرافي عادل لمرافق الرعاية الصحية. وثانياً، يجب بذل جهود من أجل التقليل إلى الحد الأدنى من الحواجز

### زاي- الصحة والاستهلاك

#### ١- الأمراض غير المعدية

إلحاقاً بحقوق المريض، سيقول الكثيرون إن هناك أيضاً بعض المسؤوليات التي تقع على عاتق المريض وإنها تتضمن أنماط الاستهلاك. وهذا، بدوره، يشير إلى التسويق، وخاصة الموجه للأطفال. وجدير بالذكر في هذا المقام، أن مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لا تشمل عادة أحكاماً لمراقبة تسويق سلع معينة<sup>(٤٩)</sup>. ولكن توجيهات منظمة الصحة العالمية بشأن إعلانات التبغ (انظر الإطار ٢ أدناه) أو الكحول تعد ذات صلة في هذا السياق، وكذلك تزايد القلق بشأن "الأطعمة غير الصحية" وزيادة الهائلة في السمنة في كل أنحاء العالم.

ووفقاً للتقرير الخاص بالصحة في العالم الصادر في عام ٢٠١٥ عن منظمة الصحة العالمية، فإن انتشار السمنة عالمياً (باستثناء زيادة الوزن التي لا تصل إلى السمنة) بلغ حوالي ١١ في المائة للرجال و١٥ في المائة للنساء<sup>(٥٠)</sup>. وهناك قدر من الحقيقة في تصور أن هذه المشكلة تخص البلدان المتقدمة بالدرجة الأولى إذ إن الأرقام أعلى بكثير في البلدان المرتفعة الدخل (٢٣ في المائة للرجال و٢٤ في المائة للنساء).

ويولى اهتمام متزايد لمعالجة الأمراض غير المعدية. فوق خطة عمل منظمة الصحة العالمية<sup>(٥٢)</sup>، تتسبب الأمراض غير المعدية في وفاة أكثر من ٣٦ مليون شخص سنوياً (٦٣ في المائة من الوفيات في العالم)، بما يشمل أكثر من ١٤ مليون شخص يموتون بين عمري ٣٠ و ٧٠ سنة. وتتحمل البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل بالفعل ٨٦ في المائة من عبء هذه الوفيات المبكرة. وتتضمن غايات خطة عمل منظمة الصحة العالمية ما يلي:

- خفض الوفيات بسبب الأمراض القلبية الوعائية والتنفسية والسرطان والسكري بنسبة ٢٥ في المائة؛
- خفض الاستعمال الضار للكحول بنسبة ١٠ في المائة؛
- خفض الخمول الضار بنسبة ١٠ في المائة؛
- خفض تناول الملح بنسبة ٣٠ في المائة؛
- خفض انتشار استعمال التبغ في الفئة العمرية الأكثر من ١٥ عاماً بنسبة ٣٠ في المائة؛
- خفض انتشار ارتفاع ضغط الدم بنسبة ٢٥ في المائة؛
- وقف زيادة السكري والسمنة؛ (بما يشمل تخفيضات في استهلاك الطاقة من الأحماض الدهنية المشبعة، وزيادة استهلاك الفواكه والخضر، وتخفيضات في الكوليسترول)؛
- الأهلية بنسبة ٥٠ في المائة للعلاج بالعقاقير لمنع النوبات القلبية والسكتات الدماغية؛
- التوافر بنسبة ٨٠ في المائة للتكنولوجيات الأساسية والأدوية الأساسية (بما فيها الأدوية الجنيسة) اللازمة لعلاج الأمراض غير المعدية.

وتشمل قائمة التدابير المقترحة: حظر الإعلان والتسويق بالنسبة للكحول والتبغ (ويشمل ذلك زيادة فرض الضرائب للحد من القدرة على تحمل التكلفة، وتدبير البيئة الصحية مثل الإنفاذ القانوني للمناطق الممنوع فيها التدخين)؛ والضرائب والإعانات بالنسبة للأغذية من أجل الترويج للأطعمة الصحية؛ وفحص سرطان عنق الرحم؛ والوقاية من سرطان الكبد من خلال تلقي اللقاحات الخاصة بالتهاب الكبد من النوع B. وتوجد منذ فترة ضوابط تسويقية للتبغ، والاتفاقية الإطارية - المبينة أدناه في الإطار ٢ - تتمتع بمركز قانوني أعلى من خطة العمل. ويوصى بالنظر في التدابير القانونية، ومن الجدير بالذكر

ولكن السمنة حاضرة بوضوح في البلدان المتوسطة الدخل (وخاصة البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا - ١٠,٥ في المائة للرجال و ١٦ في المائة للنساء)، وحتى في البلدان المنخفضة الدخل، ٢,٢ في المائة للرجال و ٧,٣ في المائة للنساء. وهذه النسب المثوية تعني في الواقع أعداداً ضخمة. وما من شك في وجود عوامل ثقافية وراء ذلك، إذ توجد تفاوتات كبيرة بين البلدان ذات مستويات الدخل المتماثلة. فلننظر مثلاً إلى الفرق الكبير في مستويات السمنة بين الولايات المتحدة، والنسبة فيها ٧٠ في المائة، واليابان، والنسبة فيها ٢٣ في المائة. وتعد جزر المحيط الهادئ حالات متفردة، فهي ليست من البلدان المرتفعة الدخل، ولكنها تضم بعض أعلى معدلات السمنة في العالم، حيث تبلغ النسبة في جزر كوك ٤٧ في المائة للرجال و ٥٥ في المائة للنساء.

ويعد انتشار استعمال التبغ أكثر اتساقاً عبر مجموعات البلدان حيث بلغ المعدل العالمي على مدى الأعوام الخمسة عشر الأخيرة ٣٦ في المائة للذكور و ٧ في المائة للإناث<sup>(٥١)</sup>. وتبلغ النسبة في البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا ٤٣ في المائة للرجال، فيما توجد نفس النسبة في البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا والبلدان المرتفعة الدخل حيث تبلغ ٣٢-٣٣ في المائة، أما البلدان المنخفضة الدخل فتبلغ فيها النسبة ٣٠,٥ في المائة. ومن التفاصيل التي تدعو للاهتمام أن المراهقات اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٣ و ١٥ سنة يُدخّن أكثر من النساء اللاتي تتجاوز أعمارهن ١٥ سنة. وربما يعد ذلك مؤشراً على أن الشواغل المتعلقة بالآثار الضارة على الإنجاب وتربية الأطفال تقلل مستويات الاستهلاك. ويعتبر الانتشار مرتفعاً نسبياً في بلدان الاتحاد السوفياتي السابق، وبالتالي سيكون من المثير للاهتمام رؤية آثار حظر الإعلانات الصادر مؤخراً، إلى جانب القيود الأخرى على التدخين، في أنحاء الاتحاد الروسي.

وفيما يتعلق باستهلاك الكحول، هناك ارتباط مباشر بين مستويات الدخل في بلد ما والاستهلاك. ويبلغ المتوسط العالمي لمن تتجاوز أعمارهم ١٥ عاماً ٦,٢ لترت من الكحول النقي لكل فرد سنوياً، وتتجاوز ذلك البلدان المرتفعة الدخل حيث يبلغ المتوسط فيها ١٠,٣ لترت، أما البلدان المنخفضة الدخل فتراجع فيها المستويات حسب مقياس الدخل إلى ٣,١ لترت.

أن تدابير مثل فرض الضرائب يجري إعدادها حالياً للمشروبات المحلاة، حيث فُرضت بالفعل ضريبة نسبتها ١٠ في المائة في المكسيك. ويُشار أيضاً إلى الإعلان في المملكة المتحدة عن خطط للقيام بنفس الشيء.

## الإطار ٢: إطار مكافحة التبغ (الاتفاقية الإطارية بشأن مكافحة التبغ)

بعد التبغ منتجاً غير عادي بشكل خاص من حيث إلحاقه الضرر بمستعمله حتى عند استخدامه على النحو المقصود، وتكتسب نسبة عالية جداً من المدخنين هذه العادة أثناء المراهقة<sup>(٥٣)</sup>. فضلاً عن ذلك، فمهما بذلت الهيئات الدولية أفضل مساعيها، ستظل ميزانياتها على الأرجح أقل مما تنفقه صناعة الإعلانات. فعلى سبيل المثال، اقترحت الميزانية البرنامجية لمنظمة الصحة العالمية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ ميزانية قدرها ٣٤٠ مليون دولار لبرنامج الأمراض غير المعدية و٣٨٢ مليون دولار لبرنامج "تعزيز الصحة خلال مسار الحياة"<sup>(٥٤)</sup>. وفي المقابل، ووفقاً للجنة التجارة الاتحادية في الولايات المتحدة، فإن الإنفاق على الإعلان والترويج للسجائر بلغ ٨ ٩٨٤ بلايين دولار في عام ٢٠١٣<sup>(٥٥)</sup>.

وفي مواجهة هذه الضغوط، وفي ضوء النتائج الطبية الناشئة، اعتمدت جمعية الصحة العالمية رسمياً الاتفاقية الإطارية بشأن مكافحة التبغ. وتقضي بأن تحمل غلب السجائر تحذيرات صحية كبيرة وواضحة ومرئية تغطي على الأقل ٣٠ في المائة، أو مثالياً ٥٠ في المائة أو أكثر، من مناطق العرض الأساسية. وهي تمنع أيضاً التدخين في أماكن العمل وتحظر البيع للقصر<sup>(٥٦)</sup>. وبلغت الاتفاقية سريعاً هدفها المتعلق بالتصديق عندما دخلت حيز النفاذ في عام ٢٠٠٥ بعد أن وقع عليها ١٦٨ بلداً. وكانت أول معاهدة تقبل في إطار المادة ١٩ لمنظمة الصحة العالمية (التي تقضي بأغلبية الثلثين لاعتماد الاتفاقيات)، وهي تسعى إلى حظر جميع أعمال الإعلان والترويج والرعاية المتعلقة بالتبغ في البلدان التي لا توجد فيها قيود دستورية. وتعلق هذه النقطة الأخيرة بحرية التعبير أو "التعبير التجاري"، وكانت إحدى المبررات المقدمة لعدم التصديق في بعض الولايات القضائية. وفي عام ٢٠١٤، كانت سبع دول قد وقعت ولكنها لم تصدق بعد، من بينها الأرجنتين وكوبا وسويسرا والولايات المتحدة. وكانت أكبر البلدان التسعة غير الموقعة هي إندونيسيا<sup>(٥٧)</sup>.

المصادر: الأونكتاد ومنظمة الصحة العالمية.

## ٢- مقاومة المضادات الحيوية

واقع الآن في كل مناطق العالم، ويمكن أن يؤثر على أي شخص في أي سن وفي أي بلد. فمقاومة المضادات الحيوية - التي تحدث عندما تتغير البكتيريا فتفقد المضادات الحيوية مفعولها لدى من يحتاجون إليها لعلاج العدوى - تشكل الآن تهديداً رئيسياً للصحة العامة<sup>(٥٨)</sup>. وهناك أمراض معينة غير قابلة بالفعل للعلاج بالمضادات الحيوية القديمة، ويمكن أن تنتشر المقاومة بين الأنواع المتماثلة من الأدوية. وعلى سبيل المثال، يشرح التقرير أن "على الصعيد العالمي، هناك ٣,٦ في المائة من حالات السل الجديدة و ٢٠ في المائة من الحالات المعالجة في السابق يقدر أنها سل مقاوم لعقاقير متعددة، مع معدلات أعلى بكثير في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى. ومن بين مرضى السل المقاوم لعقاقير متعددة ممن بدأوا العلاج في عام ٢٠١٠، لم يُشف منهم سوى ٤٨ في المائة بعد إكمال العلاج".

تعد مقاومة المضادات الحيوية مسألة أخرى يدخل فيها الإفراط في الاستهلاك وتحتاج إلى إعادة تقييم.

بل إن هذا الأمر يعد أكثر تعقيداً من الأمثلة المذكورة أعلاه. فعند إصدار تقريرها المعنون "مقاومة مضادات الميكروبات: تقرير عالمي عن الرصد"، أفادت منظمة الصحة العالمية في نيسان/أبريل ٢٠١٤ بأن "مقاومة مضادات الميكروبات تتطور عندما يتوقف كائن ما (بكتيريا أو فطر أو فيروس أو طفيل) عن الاستجابة لعقار ما كان يتأثر به قبل ذلك. مما يعني أن العلاجات الاعتيادية لم تعد فعالة"<sup>(٥٨)</sup>. ويمضي التقرير لبيان كيف "أن هذا التهديد الخطير لم يعد تنبؤاً للمستقبل، بل إنه

- ويتنقل الانزعاج بشأن هذه المسألة من الخبراء العلميين
- ليشمل جمهوراً أوسع. فقد جعلت المنظمة الدولية للمستهلكين المضادات الحيوية موضوعها في اليوم العالمي لحقوق المستهلك لعام ٢٠١٦ مستهدفة سلاسل المطاعم العالمية، وطلبت المديرية العامة لمنظمة الصحة العالمية مارغريت تشان من المجموعات المعنية بالمستهلكين والمجتمع المدني الاضطلاع بدور فاعل في مكافحة مقاومة المضادات الحيوية<sup>(٦٠)</sup>.
- وفي أيار/مايو ٢٠١٥، أقرت جمعية الصحة العالمية خطة العمل العالمية لمنظمة الصحة العالمية التي تتضمن الأهداف الاستراتيجية التالية<sup>(٦١)</sup>:
- تحسين التوعية بمقاومة مضادات الميكروبات؛
- تعزيز الرصد والبحوث؛
- الحد من العدوى التي تتطلب علاجاً؛
- الاستخدام الأمثل للعوامل المضادة للميكروبات؛
- الاستثمار في أدوية وأدوات تشخيص ولقاحات جديدة.
- وتقترح الخطة تعزيز اعتماد الصرف وكذلك استحداث المعايير من خلال دستور الأغذية، وزيادة تطوير قوائم الأدوية الأساسية.

## خامساً- الاستنتاج

ويعد الاستهلاك المستدام وتوفير الرعاية الصحية من مجالات حماية المستهلك الأكثر ارتباطاً بسياسات التنمية.

ومبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لحماية المستهلك هي الصك الدولي الشامل الوحيد في مجال حماية المستهلك، وهي غير موجهة للدول الأعضاء فقط، بل تُشرك أيضاً جهات مختلفة من أصحاب المصلحة في تنفيذ السياسات المتعلقة بالمستهلك. وتضم المبادئ التوجيهية توصيات بشأن السياسات الوطنية لحماية المستهلك عن طريق تقديم قائمة مرجعية للوضع القانوني والمؤسسي المناسب تكون مرجعاً أساسياً للدول الأعضاء.

وباعتباره منسق قضايا حماية المستهلك في منظومة الأمم المتحدة، يلتزم الأونكتاد بشكل كامل بتعزيز حماية المستهلك وتشجيع الدول الأعضاء على اعتماد حماية المستهلك وتحسينها وإعمالها بفعالية في سياق توفير السلع والخدمات العامة والخاصة بالتعاون مع المؤسسات التجارية والمجتمع المدني، والتوعية بالإمكانيات الهائلة لهذه السياسة العامة باعتبارها أداة لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الشاملة للجميع والمستدامة.

يعتبر المستهلكون في صلب الاقتصاد وإمكانهم أداء دور هام في النمو والتنمية الاقتصاديين لأي بلد. وتعد ثقة المستهلك بالغة الأهمية للتوسع في الأنشطة الاقتصادية. ويتعين تمكين المستهلكين وتشجيعهم لتكون اختياراتهم مستنيرة ومستدامة وصحية. ويتزايد وعيهم بالأثر البيئي لمشترياتهم وينبغي تثقيفهم لاتباع سلوك استهلاكي أكثر استدامة.

وبالتالي، فإن مشاركة المستهلكين تعد بالغة الأهمية من أجل ضمان تنمية أكثر استدامة وشمولاً للجميع. ويتعين أن تنظر الحكومات في تحسين قوانينها وسياساتها المتعلقة بحماية المستهلك لتتفق بالتزاماتها الخاصة بخطة ٢٠٣٠ على نحو أفضل، والنظر تالياً في بُعد حماية المستهلك في سياق وضع وتنفيذ استراتيجياتها الإنمائية.

وكما يبين هذا المنشور، فإن حماية المستهلك يمكن أن تسهم بشكل رئيسي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وينطبق ذلك بشكل خاص بالنسبة للبلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية حيث يمكن للجهود الرامية إلى تمكين المستهلكين أن تساعد على تحقيق ففزات في مراحل التنمية.

## الحواشي

- (١) A/RES/70/1
- (٢) A/RES/70/186. نشر الأونكتاد المبادئ التوجيهية في وثيقة رمزها UNCTAD/DITC/CPLP/MISC/2016/1، وهي متاحة على الرابط التالي: [http://unctad.org/en/PublicationsLibrary/ditceplpmisc2016d1\\_en.pdf](http://unctad.org/en/PublicationsLibrary/ditceplpmisc2016d1_en.pdf). ويُستخدم تعبيراً "مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لحماية المستهلك" و/أو "المبادئ التوجيهية" للإشارة إلى المجموعة الكاملة من المبادئ التوجيهية الواردة في هذا الدليل. ويُشار إلى فروع المبادئ التوجيهية حسب الاقتضاء".
- (٣) <https://sustainabledevelopment.un.org/resource/library>
- (٤) الأونكتاد، ٢٠١٧، دليل الأونكتاد الممنوح المقبل لحماية المستهلك.
- (٥) قرار الجمعية العامة ١٨٦/٧٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.
- (٦) الأمم المتحدة، ٢٠١٥، تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. A/RES/70/1. انظر أيضاً: Consumers International, September 2015, *The role of consumer protection in meeting the SDGs*. ويسترشد هذا التحليل بالبحث المذكور.
- (٧) Kirk R. Smith, 2005, *Indoor air pollution: update on the impacts of household solid fuels*. In *Environment matters at the World Bank* (Annual review, WB 2005); A. Eberhard, O. Rosnes, M. Shkaratan, H. Vennemo, 2011, *Africa's Power Infrastructure: Investment, Integration, Efficiency* (World Bank, Africa Infrastructure Country Diagnostic).
- (٨) <https://unfccc.int/resource/docs/convkp/conveng.pdf>
- (٩) تقرير بروننلانند، ١٩٨٧، تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية: مستقبلنا المشترك، <http://www.un-documents.net/our-common-future.pdf>
- (١٠) تقرير بروننلانند، ١٩٨٧، تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية: مستقبلنا المشترك.
- (١١) <http://www.un.org/documents/ga/conf151/aconf15126-1annex1.htm>
- (١٢) <https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/Agenda21.pdf>
- (١٣) [http://unctad.org/en/PublicationsLibrary/ditceplpmisc2016d1\\_en.pdf](http://unctad.org/en/PublicationsLibrary/ditceplpmisc2016d1_en.pdf)
- (١٤) اتفاقية آرهوس، ١٩٩٨، الاتفاقية الخاصة بإتاحة فرص الحصول على المعلومات عن البيئة ومشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات بشأنها والاحتكام إلى القضاء في المسائل المتعلقة بها، (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا).
- (١٥) أمانة الأونكتاد، نيسان/أبريل ٢٠١٣، تقرير التنفيذ المتعلق بمبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لحماية المستهلك، ١٩٨٥-٢٠١٣.
- (١٦) Consumers International, April 2013, *The State of Consumer Protection Around the World*.
- (١٧) <http://www.wbcsd.org>
- (١٨) WBCSD, 1992, *Changing Course*
- (١٩) <https://www.airbnb.co.uk/press/news/new-study-reveals-a-greener-way-to-travel-airbnb-community-shows-environmental-benefits-of-home-sharing>
- (٢٠) القيادة في مجال الطاقة والتصميم البيئي (LEED) - نظام شهادات من طرف ثالث.
- (٢١) [www.google.co.uk/green/efficiency](http://www.google.co.uk/green/efficiency)
- (٢٢) <https://www.oecd.org>
- (٢٣) OECD, 2011, *Greening Household Behaviour: The Role of Public Policy*، مرجع سبق ذكره.
- (٢٤) PPIAF, 2012, *Willingness to Pay*, Note 9 in series: *Pricing and Affordability in Essential Services*
- (٢٥) <https://www.ajbh.hu/web/ajbh-en/the-role-of-the-ombudsman>
- (٢٦) The Office of the Hungarian Ombudsman for Future Generations, 2015, *Methods to Promote the Implementation of Human Rights Obligations Relating to the Environment*
- (٢٧) يحقق أمين المظالم بالدرجة الأولى في المسائل البيئية من خلال تطبيق السبل التالية: إجراء التحقيقات على صعيدي الحكومة والبلديات؛ تقديم آراء للسلطات المختلفة بشأن مسائل حماية البيئة؛ اللجوء إلى المحكمة الدستورية في الحالات التي توجد فيها أدلة قوية على انتهاك تشريع وطني أو محلي للقانون الأساسي؛ رصد التطورات السياسية والمقترحات التشريعية؛ المشاركة في إعداد بيانات ومقترحات غير ملزمة لتقديمها إلى أي سلطة عامة بما في ذلك الحكومة.

- (٤٤) *Essential Medicines and Health Products Information Portal*؛ تم الاطلاع آخر مرة عام ٢٠١٦.
- (٤٥) Sivaramjani Thambisetty, 2013, *Compulsory Licences for Pharmaceuticals, An Inconvenient Truth*, (LSE, South India); K. Shadklen and B. Sampat, 2015, (LSE, South India).
- (٤٦) Do Hyung Kim, 2009, "Access to Innovative Pharmaceuticals for Least Developed Countries", in *Research Guide on TRIPS and Compulsory Licensing*
- (٤٧) OECD, 2008, *Pharmaceutical Pricing Policies in a Global Market*
- (٤٨) WHO, *Essential Drugs Monitor No. 32*, [apps.who.int/medicinedocs/en/d/Js4940e/17.html](http://apps.who.int/medicinedocs/en/d/Js4940e/17.html)
- (٤٩) Connie Lau, 2013, (Geneva)
- (٥٠) WHO, 2015, *World Health Report*
- (٥١) WHO, *World Health Report*، مرجع سبق ذكره.
- (٥٢) WHO, 2013-2020, *Global Action Plan for the Prevention and Control of NCDs*
- (٥٣) WHO, 2015, *Health Report*، جدول ٦. وانظر أيضاً: Centers for Disease control & prevention. *Smoking & tobacco use, Youth & Tobacco use*; Office on smoking and health; National Centre for chronic disease prevention and health promotion, Update April 14 2016
- (٥٤) WHO, *About WHO. WHO programme budget 2016-17*
- (٥٥) US FTC, *Cigarette report for 2013* ملحوظة: كان ٨٥ في المائة من ذلك الإنفاق في شكل "تخفيضات سعرية مدفوعة لتجار التجزئة والجملة من أجل تخفيض سعر السجائر للمستهلكين".
- (٥٦) [www.ftc.org/what-is-the-ftc](http://www.ftc.org/what-is-the-ftc)
- (٥٧) المصدر: Framework Convention Alliance
- (٥٨) WHO, Summary 2014, *Antimicrobial Resistance: Global Report on Surveillance*
- (٥٩) [www.who.int/mediacentre/releases/2014/amr-report/en](http://www.who.int/mediacentre/releases/2014/amr-report/en)
- (٦٠) WHO, 2015, DG M. Chan, Speech to the G7
- (٦١) WHO, 2015, *Global Action Plan on Anti-Microbial Resistance*
- (٢٨) *Report on the Activities of the Commissioner for Fundamental Rights and His Deputies*, 2013, (Budapest) <https://www.ajbh.hu/documents/14315/129172/Annual+Report+2013/42bc9441-1e90-4963-ad01-8f2819d2c3bf?version=1.0&inheritRedirect=true> انظر صفحة ١٠٩ في الفرع المعنون "The right to safe drinking water as a human right"
- (٢٩) <http://www.un.org/sustainabledevelopment/health>
- (٣٠) <http://www.un.org/en/universal-declaration-human-rights>
- (٣١) [https://treaties.un.org/doc/Treaties/1976/01/19760103%2009-57%20PM/Ch\\_IV\\_03.pdf](https://treaties.un.org/doc/Treaties/1976/01/19760103%2009-57%20PM/Ch_IV_03.pdf)
- (٣٢) <https://treaties.un.org/doc/publication/UNTS/Volume%20660/v660.pdf>
- (٣٣) <http://www.ohchr.org/Documents/ProfessionalInterest/cedaw.pdf>
- (٣٤) <http://www.ohchr.org/EN/ProfessionalInterest/Pages/CRC.aspx>
- (٣٥) <http://www.ohchr.org/EN/HRBodies/CRPD/Pages/ConventionRightsPersonsWithDisabilities.aspx>
- (٣٦) WHO, 2004, *Costs and Benefits of Water and Sanitation Improvements at Global Level*
- (٣٧) HLSP Institute, 2013, C. Waddington, *Essential Health Packages: What Are They For? What Do They Change?*
- (٣٨) WHO, 2015, *World Health Report*
- (٣٩) [www.un.org/millenniumgoals/2015\\_MDG\\_Report/pdf/MDG%202015%20rev%20\(July%201\).pdf](http://www.un.org/millenniumgoals/2015_MDG_Report/pdf/MDG%202015%20rev%20(July%201).pdf)
- (٤٠) WHO, *Access to Affordable Essential Medicines* يمكن الاطلاع على المؤشرات الخاصة بإمكانية الحصول التي وضعتها منظمة الصحة العالمية على الرابط التالي: <http://www.un.org/esa/policy/mdggap/appendix.pdf>
- (٤١) [https://www.wto.org/english/tratop\\_e/trips\\_e/intel2\\_e.htm](https://www.wto.org/english/tratop_e/trips_e/intel2_e.htm)
- (٤٢) تعرف منظمة التجارة العالمية "الترخيص الإجباري" بأنه يحدث "عندما تسمح الحكومة لجهة أخرى بإنتاج المنتج المسجل أو العملية المسجلة ببراءة اختراع من دون موافقة مالك البراءة".
- (٤٣) WTO, November 20, 2001, *Declaration on the TRIPS agreement and public health*, WT/MIN(01)/DEC/2

